

ارتفاع النمو الاقتصادي في إسرائيل راجع إلى «عوامل مؤقتة»!

صفحة (٤) من ٤

دراسة إسرائيلية جديدة:  
إسرائيل لا يمكنها تجاهل التهديد الكامن في التسليح المصري الهائل!

صفحة (٦) من ٦

# المنتهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٦/١٢/٢٠م الموافق ٢١ ربيع الأول ١٤٣٨هـ العدد ٣٩١ السنة الرابعة عشرة

المنتهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للإسرائيليات  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

### «انتصار مطلق» للمستوطنين!

بقلم: أنطوان شلحت

وصفت صحيفة «هآرتس» نتيجة «المعركة» التي خاضها المستوطنون في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ من أجل عدم إخلاء بؤرة «عمونه» الاستيطانية تنفيذاً لقرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا، بأنها «انتصار مطلق» لهؤلاء المستوطنين. وقد تمخضت هذه «المعركة» عن قيام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير التربية والتعليم نفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي») في مطلع الأسبوع الحالي بطرح اقتراح جديد يُتاح لمستوطني البؤرة بموجبه إمكان مضاعفة عدد البيوت في قطعة الأرض البديلة التي سيحصلون عليها من ١٢ إلى ٢٤ بيتاً.

وأشارت «هآرتس» أيضاً، في سياق افتتاحية أنشأتها بهذا الشأن أمس (الاثنين)، إلى أنه منذ بداية مشروع الاستيطان (تقصد في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧) شكل المستوطنون «أقوى مجموعة ضغط» في السياسة الإسرائيلية، وهم ابتزوا بوسائل مختلفة جميع حكومات إسرائيل على مدار السنوات، وأرهبوا قادة الجيش الإسرائيلي أيضاً، لكن برأيها أدت قضية «عمونه» إلى وصول هذه الممارسات إلى الدرك الأسفل من الانحطاط. فتمت غطاء الحرس على ٤٠ مبنى، نجح المستوطنون مرة أخرى في أن يسخرها من الدولة وأن يبتزوها من أجل الحصول على موافقة مسبقة على آلاف المباني الأخرى.

وأبدت الصحيفة دهشتها من قبول الجمهور الإسرائيلي بجميع هذه الخطوات بلا مبالاة، وهو الذي سيدفع في نهاية المطاف الثمن حتى من الناحية الاقتصادية في ضوء تخصيص ما لا يقل عن ١٣٠ مليون شيكل من أجل إخلاء وإعادة إسكان ٤٠ عائلة للمستوطنين سكنت عن علم وقصد على أراض خاصة مسروقة.

لا نعتقد أن ثمة مجالاً لإبداء الدهشة. فمستوطنو «عمونه» لا يمثّلون «أغشاباً شاذة» في تربة السياسة الإسرائيلية، بل هم أصحاب القرار.

ويتفق الأديب الإسرائيلي البارز أ. ب. يهوشوع مع استخلاص «هآرتس» بشأن الانتصار المطلق للمستوطنين، كما تدل آخر تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام إسرائيلية (اقرأ عنها في مكان آخر من هذه الصفحة).

وبحسب ما يعتقد هذا الكاتب، شأنه شأن غيره من صنّاع الرأي العام في إسرائيل، فإن الحموى الأعمق لانتصار المستوطنين الذي يقول به، يتمثل بتحويل ما يسمى بحل الدولتين إلى شبه مستحيل، من طريق «فرضهم حقائق في الميدان لا يمكن تغييرها».

لا شك في أنه لا يمكن التقليل من أهمية هذه النماذج من التحليلات التي تسعف في تشخيص آخر الوقائع والمستجدات المرتبطة بحيثيات الوضع الإسرائيلي الراهن وإحالاته في المستقبل الجفوف الأقبل. لكن من الواضح أيضاً أنه لا يمكن عزو «انتصار» المستوطنين في مناطق ١٩٦٧ إلى نفوذهم السياسي فقط بمعنى أن نفوذ القوى التي تؤججهم سواء في القاع أو في رأس هرم الحكم الإسرائيلي.

ولا بأس من تكرار أن ما بات يعرف بقضية «عمونه» تشكل محطة مهمة في سبيل فهم التغيرات التي طرأت على السياسة الإسرائيلية خلال العقد الأخير، وتمثل حالة دراسية ملفتة لفهم ظاهرة تغافل المستوطنين وتأثيرهم على المشهد السياسي الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي. فمنذ عقدين على إقامة هذه البؤرة الاستيطانية لم تنجح الحكومات الإسرائيلية المتتالية في إخلائها بل أخذت بالتجذر والتوسع. كما أن قرارات المحكمة العليا القاضية بتأجيل أو تسويق عملية إخلاء البؤرة، بناء على طلب الدولة، سبع مرات منذ العام ٢٠٠٨، تعتبر أبغ دليل على تغافل المشروع الاستيطاني بشخصه وأفكاره ومشروعه في ما يسمى «دولة إسرائيل ضمن حدود عام ١٩٤٨». ولئن كان اقتراح الحل الجديد السالف بمثابة «آخر فصل» في هذه القضية فإن الاستنتاجات المطلوب استخلاصها هي التالية:

تمثل «قضية عمونه» ومسألة إخلائها برهاناً على ثبات المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وعلى تحوله إلى مشروع عصي على الإخلاء؛

صراع اليمين والمستوطنين ضد إخلاء «عمونه» جاء ضمن استراتيجية عامة تهدف إلى تجذير مشروع الاستيطان في الضفة الغربية، وبحيث تكون آخر نقطة استيطانية يتم إخلائها (هذا في حال إخلائها)؛

استغل اليمين هذه القضية لطرح مسألة هدم البيوت العربية الفلسطينية سواء داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية وتحديدًا في مناطق «ج»، من أجل الضغط على الأجهزة التنفيذية والتخطيطية لهدم هذه البيوت بزعم أن القانون لا ينفذ بشكل عادل بين البيوت غير المرخصة؛

كما استغل اليمين القضية لتسيير هجمته على الجهاز القضائي في إطار هجمة أوسع وأشد شراسة لكبح جماح كل من يخالفه الرأي.

ومع اقتراب نهاية عام آخر تراكمت مزيد من الوقائع على هذه الهجمة التي تتوسل بميل عام لدى الجمهور الإسرائيلي يرى أنه من أجل مواجهة المشاكل التي تعاني منها إسرائيل، فإن الدولة في حاجة إلى «زعيم قوي لا يابه بالكنيست أو بوسائل الإعلام أو بالرأي العام»، وفق ما أظهر استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٦» الذي نشرنا تقريراً عنه في مكان آخر من هذه الصفحة.

## «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٦» :

# تراجع حاد في ثقة الجمهور الإسرائيلي بمختلف مؤسسات الحكم ما عدا الجيش!

\* أكثر من نصف اليهود يؤيدون حرمان كل من لا يوافق على التصريح بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي من حق الانتخاب!



(أغب)

إسرائيل العسكرية: الجيش في صدارة الثقة.

٧٨٪ من اليهود و ٦٠٫٩٪ من العرب إن وضعهم الشخصي «جيد» واعتبر ٧١٪ من اليهود أن الإسرائيليين يستطيعون الاعتماد، دائماً، على إسرائيليّين آخرين لمساعدتهم عند الحاجة». ووافق على هذا الرأي ٤٢٪ من المشاركين العرب، بينما عارضه ٤٤٫٥٪ (من العرب). الديمقراطية وحقوق الإنسان: أبدت غالبية المشاركين في الاستطلاع (٨٥٪) رأياً مبدئياً يقول بأن إسرائيل «مزمة بالحفاظ على طابعها الديمقراطي لتتمكن من مواجهة تحدياتها». وقال ٦٠٪ إنه يجب ضمان حرية التعبير حتى للأشخاص الذين يعبرون عن آراء ومواقف «ضد الدولة»، غير أن ترجمة هذا الرأي المبدئي إلى الحيز الفعلي في التطبيق تبين «إشكاليات جدية في فهم وتذويت قيم ديمقراطية مركزية»، كما تبين «مستوى متدنٍ من التسامح مع آراء مختلفة، أو انتقادية». فعلى سبيل المثال، قال ٧١٪ من اليهود (مقابل ٢٣٪ من العرب) إن منظمات حقوق الإنسان والمواطن «تسبب ضرراً للدولة»، وهو ما يعكس ارتفاعاً بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه الحال في العام الماضي.

وزيادة على هذا، أيد أكثر من نصف اليهود (٥٢٫٥٪) حرمان كل من لا يوافق على التصريح بأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي من حق الانتخاب!

علاقات اليهود والعرب: قال ٥٣٪ من اليهود إن المواطنين العرب في

إسرائيل يعانون من التمييز مقارنة باليهود. ورغم ذلك، قال نحو نصف اليهود (٤٤٫٥٪) إنهم يؤيدون تحويل الدولة، بصفتها دولة يهودية، ميزانيات للبلديات اليهودية أكثر منها للبلديات العربية. كما عارض ٥١٪ من اليهود، أيضاً، انضمام أحزاب عربية إلى الحكومة وتعيين وزراء عرب. الحياة في ظل التوتر: اعتبر ٥٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن التوتر الأكثر حدة في المجتمع الإسرائيلي هو «التوتر بين اليهود والعرب»، وهو ما يعكس ارتفاعاً بنسبة ٦٪ عما كانت عليه في العام الماضي، مقابل ٢٤٪ اعتبروا أن التوتر الأشد هو «بين اليمين واليسار». فيما اعتبر ١٠٪ أن التوتر الأشد هو «بين المتدينين والعلمانيين». واعتبر ١٠٪ أن التوتر الأشد هو «بين الشرقيين والسفاريديم والغربيين/الإشكاز». الإرهاب والديمقراطية: قال ٧٢٪ من اليهود في الاستطلاع إن القرارات المصرية في قضايا الأمن يجب أن تؤخذ بأغلبية يهودية فقط. وقال ٦٢٫٥٪ من اليهود إنه في الحرب ضد الإرهاب «لا مكان لاعتبارات أخلاقية» و«مسموح باستخدام كل الوسائل لمنع العمليات الإرهابية ضد الدولة». وقال ٥١٪ من اليهود إنه إذا ما كانت لدى الشرطة أو «جهاز الأمن العام» (الشاباك) أو الجيش شبهات بأن شخصاً ما متورط في عمل إرهابي ضد الدولة «فيجب تحويلهم كامل الصلاحية لإجراء التحقيقات من دون أية قيود قانونية»!

# اثنان من أبرز الأدباء اليهود: ما وصلت إليه إسرائيل اليوم ينذر بعواقب وخيمة!

\*أ. ب. يهوشوع: حل الدولتين في الواقع القائم اليوم بات مستحيلاً! سامي ميخائيل: الكابوس الذي يلغنا اليوم مصيره إلى زوال!

وقال يهوشوع إن «الحل المرحلي المطلوب» اليوم هو منح الفلسطينيين المقيمين في المنطقة C، والذين يبلغ عددهم نحو ١٠٠ ألف إنسان، حق الإقامة كما هي الحال مع سكان القدس العرب، أو حتى المواطنة الإسرائيلية، من أجل تحسين مكانتهم وأوضاعهم بالمقارنة مع أوضاع المستوطنين من حولهم، وهو ما من شأنه برأيه «التخفيف من حدة الجزء الأكثر خطورة في الاحتلال، والذي يسمم الحياة في داخل إسرائيل أيضاً».

ورفض يهوشوع أن يكون في اقتراحه هذا «معنى الضم»، كما أكد أن «لا مشكلة ديمغرافية جدية في هذا»، منوها إلى أن «المستوطنين هم الذين انتصروا هنا، بمعنى فرضهم حقائق في الميدان لا يمكن تغييرها».

وتحدث الأديب سامي ميخائيل عن «الثالوث الدنس» في إسرائيل، متمحلاً في «نظام الحكم الفاسد، رأس المال الجشع الذي يتطلع كل شيء والدين المسياني العنيف»، وقال إنه حيال هذا الثالوث، «يقف الشعب في إسرائيل عاجزاً، مشلولاً ومختبطاً».

وقال ميخائيل، في مقالة مطولة نشرها في صحيفة «يديعوت أحرונوت» (١٧/١٢)، إن الحكم في إسرائيل «يُدعون بأنهم يستولون على السلطة بصورة ديمقراطية، إذ يتمتعون بأغلبية في الكنيست. لكن الديمقراطية ليست حكم الأغلبية فقط. الديمقراطية هي، أيضاً، المحافظة المشددة على حقوق الآخر والمختلف. وهي، أيضاً، ضمان حياة الضعفاء. ولكن، حين يلقي النظام مئات الآلاف من المواطنين إلى هاوية الفقر والعوز، فهو ليس نظاماً ديمقراطياً وإنما زمرة من عديمي الإحساس الإنساني».

وتطرق ميخائيل إلى الهجوم المتواصل على الجهاز القضائي في

عبر اثنان من أبرز الأدباء اليهود في إسرائيل عن قلق بالغ حيال ما وصلت إليه إسرائيل، عشية انتهاء السنة الميلادية الحالية وبدء سنة جديدة أخرى، في كل ما يتعلق بواقع استمرار الاحتلال وإسقاطاته المختلفة على واقع الحياة في داخل إسرائيل، بما في ذلك تضيق هامش الحريات الديمقراطية وتعميق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين، من دون أن تلوح في الأفق المنظور أية بارقة أمل لمخرج من هذا المازق المتواصل والمتفاقم نحو حالة من الاستقرار والأمن الرفاه الاجتماعي.

فقد اعتبر الأديب أ. ب. يهوشوع أن ما وصلت إليه إسرائيل اليوم «ينذر بتطورات وخيمة لا يمكن التنبؤ بها، تفوق في خطرها أي تهديد خارجي محتمل، وأقياً كان أو موهماً»؛ وقال، في مقابلة لموقع «واللا» الإسرائيلي، إن الاحتلال يسمم الحياة في إسرائيل، يوماً بعد يوم، دون أن يكون هنالك أي تحرك جدي ومسؤول لوضع حد لهذا الورم الخبيث». وأعرب يهوشوع عن أسفه حيال ما أسماه «استحالة الحديث عن حل الدولتين في الواقع القائم اليوم»، داعياً «اليسار الإسرائيلي» إلى المطالبة «بمجم الفلسطينيين في منطقة C المواطنة الإسرائيلية، سعياً إلى تحسين مكانتهم وأوضاعهم مقابل المستوطنين».

وعاد يهوشوع وكرر دعوته هذه في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل)، أمس الإثنين، موضحاً أن «حل الدولتين أصبح غير ممكن اليوم بفعل عاملين اثنين: أ. المستوطنات العائلية التي تضع تطبيق حل الدولتين اليوم أمام الحاجة إلى إخلاء نحو ٤٠ ألف مستوطن يهودي، وهو أمر غير معقول ولا يمكن تصوره؛ ب. القدس، التي أصبحت تقسيمها اليوم أمراً غير قابل للتنفيذ حيال حالة الإخلاء بين العرب واليهود فيها، في العديد من المجالات والمناطق، وهو ما أصبح واقعاً ناجزاً عصياً على التغيير».

وتطرق ميخائيل إلى الهجوم المتواصل على الجهاز القضائي في

## عقب الإفراج المبكر عن رئيس الدولة الإسرائيلية الأسبق موشيه قصاب

# ردود فعل نسوية غاضبة: دوس لكرامة النساء في إسرائيل وهدرٌ لدمائهن!

**\* «النساء لا يشعرن بالأمان. لا في النوادي ولا في الجيش ولا في الشرطة ولا في الكنيسة ولا في أي مكان آخر في إسرائيل!»\***

الإسرائيلي أوفك بوخريس، بارتكاب مخالفات جنسية ضد مجنّدتين شابتين كانتا تعملان في مكتبه العسكري، وقد تمت إدانة بوخريس ضمن «صفحة ادعاء» أعدتها النيابة العسكرية وقدمت إلى المحكمة العسكرية التي نظرت في قضيته، والتي من المتوقع أن تفرض عليه عقوبة مخففة، نسبياً، تشمل خفض رتبته العسكرية والسجج مع وقف التنفيذ.

والملفت في الأمر أن «لائحة الاتهام» الأصلية التي أعادت ضد بوخريس كانت «تمتد على ١٧ صفحة تشمل ١٧ تهمة، من بينها ثلاث تهم اغتصاب، ١٢ تهمة عمل مشين وتهمتان أخريان في مجال الاعتداءات والمضايقات الجنسية»، لكن لم يبق منها في «صفحة الادعاء» سوى «صفحة واحدة وتهمتان مخففتان فقط». حسب إحدى المحاميات المتابعات للقضية. لا تشمل تهمة الاغتصاب ولا أي من التهم الجنسية الخطيرة الأخرى. وقد أثارته «صفحة الادعاء» هذه، بحياتها وطريقة التوصل إليها، انتقادات شديدة وواسعة ضد النيابة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وخاصة «تنازلهما» عن المطالبة بأية عقوبة تشمل السجن الفعلي بحق بوخريس، رغم اعترافه الصريح بارتكاب مخالفات جنسية خطيرة؛ وكانت مظهرة واسعة، شارك فيها المئات، قد حرت أمام مقر وزارة الدفاع ومقر قيادة الجيش الإسرائيلي في تل أبيب في بداية الشهر الجاري، احتجاجاً على هذه «الصفحة» وعلى هذا التساهل المريب في معالجة الاعتداءات الجنسية ومعاقبة مرتكبها، وخاصة حين يكون الجاني «قائداً كبيراً»، سياسياً أو عسكرياً!

واعتبر المحلل القانوني وأستاذ القانون في «الجامعة العبرية» في القدس، موشيه نغبي، أن «صفحة الادعاء» مع بوخريس تشكل «غُبنًا قانونياً، أخلاقياً وقيمياً» وتعيد المعركة ضد المخالفات الجنسية عامة، والاعتصاب خاصة، «سنوات عديدة إلى الوراء»؛ مضيفاً أن هذه «الصفحة» تنطوي على خطر «سلب كل الإنجازات التي راكمها النضال في إسرائيل ضد المخالفات والاعتداءات الجنسية المختلفة»!

وربط نغبي («هارتس» - ١٧/٢٠١٦) بين محاكمة بوخريس ومحاكمة قصاب، فقال إنه «بينما استخلص بوخريس العبر المناسبة من محاكمة قصاب فوقع على الصفقة السخية، نجد أن النيابة العسكرية لم تتعلم أي درس ولم تستخلص أيًا من تلك العبر... وكما فعلت النيابة العامة للدولة في حينه، حينما وقعت على «صفحة ادعاء» مع قصاب (قبل أن يلقي قصاب «الصفقة» ويطلب موثله أمام المحكمة)، تاتي النيابة العسكرية الآن لتمنح مسؤولاً رفيعاً آخر متهماً بالاعتصاب فرصة للتخلص من دفع الثمن المناسب عن جرائمه، بل وتساعد في مواصلة دوس كرامة النساء اللاتي اعتدى على أجسادهن»!

والمح نغبي إلى التمييز الذي اعتمده النيابة العسكرية في تطبيق القانون على ضباط الجيش المتهمين بارتكاب اعتداءات ومخالفات جنسية، فذكر قضية الضابط عاطف زاهر الذي اتهم بالتهمة نفسها التي تضمنتها «صفحة الادعاء» مع بوخريس («مضاجعة مظلورة بالاتفاق»). فقد حكمت المحكمة العسكرية على زاهر آنذاك بالسجن الفعلي لمدة أشهر، لكن النيابة العسكرية رفضت الحكم واستأنفت عليه مطالبة بإدانته بالاعتصاب وفرض عقوبة السجن لمدة أطول عليه، فكان لها ذلك إذ حكم على زاهر، في نهاية المطاف، بالسجن الفعلي لمدة ست سنوات وبتعويض المجنّدة الضحية بمبلغ ٣٥ ألف شيكل وخفض رتبته العسكرية (من عقيد إلى نقيب)، بينما اكتفت النيابة العسكرية بعقوبة السجن مع وقف التنفيذ على بوخريس وخفض رتبته العسكرية (من عميد إلى عقيد) فقط!

وأكد نغبي أن موجة الاحتجاجات التي شهدتها مواقع التواصل الاجتماعي على «الصفقة» مع بوخريس وعدم الرخ به في السجن ولو ليوم واحد «تدل على فقدان الثقة التام من جانب الجنود بقدره الجهاز القضائي العسكري وريغته في تطبيق القانون بصورة متساوية على القادة العسكريين الكبار... وعلى خلفية أزمة الثقة الحادة هذه، تتصالح فرص تقديم المجنّدات شكاوى ضد قادتهن العسكريين مستقبلاً، بل تكاد تتوّل إلى الصفر، وهو ما يعني أن هذه الصفقة تترك المجنّدات في الجيش الإسرائيلي لقمة سائغة لشهوات القادة العسكريين»!



قصاب: من البيت إلى السجن في كانون الأول ٢٠١١.

الكوابج التي تبقي المجتمع مجتمعاً محافظاً على القانون».

### الاعتداءات الجنسية. وباء يجتاح القطاع العام في إسرائيل

وكانت جملة من ردود الفعل القاسية قد صدرت في أعقاب قرار «لجنة الإغفاءات»، أمس الأول الأحد، بتقصير مدة محكومية الرئيس الثامن لدولة إسرائيل، قصاب، بستين اثنتين، مما يعني الإفراج عنه هذه الأيام، قبل إتمام محكومته الأصلية التي فرضتها عليه المحكمة المركزية في تل أبيب (يوم ٢٢ آذار ٢٠١١) بالسجن الفعلي لمدة سبع سنوات، بعد إدانته (في كانون الأول ٢٠١٠) بجملة من التهم الجنائية المتعلقة باعتداءات جنسية مختلفة نفذها ضد سيدات عملن تحت مسؤوليته في ديوان رئيس دولة إسرائيل وفي وزارات حكومية مختلفة قبل ذلك.

وربطت ردود الفعل المختلفة بين قرار «لجنة الإغفاءات» وبين ما وصفته، في بعضها، «وباء يجتاح القطاع العام» في إسرائيل، على أذرعه وأجزهته المختلفة، والذي تجسد في فضائح عديدة جدا وخظيرة تم الكشف عنها خلال السنوات الأخيرة، بعضها انتهى بمحاكمات جنائية وحكام بالسجن الفعلي بينما تمت لملفة بعض آخر منها من خلال «صفقات ادعاء» تعاملت مع الجناة بقفزات حريرية وانتهت إلى فرض عقوبات خفيفة عليهم، ولم تترك هذه الفضائح والاعتداءات أي مكان رسمي في إسرائيل لا وتفتشت فيه، كما أكد بيان منظمة «نعمت» المشار إليه أعلاه: ديوان رئيس الدولة، المكاتب الحكومية والوزارات المختلفة، قيادة الجيش الإسرائيلي، قيادة الشرطة الإسرائيلية، وحتى الجامعات ومؤسسات تعليمية مختلفة؛ وهي فضائح يضيئ المجال عن حصرها وتعدادها هنا.

لكن المفارقة الأبرز أن قرار لجنة الإغفاءات في قضية قصاب صدر في اليوم نفسه، أمس الأول الأحد، الذي أدين فيه الضابط الرفيع في الجيش

«الرسالة التي يبثها قرار لجنة الإغفاءات هي أن دم النساء في إسرائيل أصبح مباحاً، ليس ثمة مكان في هذه الدولة تظفي من الاعتداءات والمضايقات الجنسية ومن المؤكد أن النساء لا يشعرن بالأمان، لا في النوادي ولا في الجيش ولا في الشرطة ولا في الكنيسة ولا في أي مكان آخر. الرسالة التي تطلقها سلطة تطبيق القانون وأجهزتها المختلفة هي رسالة التساهل مع كل ما يتعلق بالاعتداءات والمضايقات الجنسية، مما يجعل النساء يشعرن بأن كرامتهن تُداس ودهنن يهدر»- هذا هو التعقيب الأولي الذي أصدرته منظمة «نعمت» (حركة نساء عاملات ومتطوعات) الإسرائيلية فور صدور قرار «لجنة الإغفاءات» بتقصير محكومية رئيس دولة إسرائيل الأسبق، موشيه قصاب، وإطلاق سراحه قبل سنتين من إنهاء محكومته بالسجن سبع سنوات بعد إدانته بتنفيذ اعتداءات جنسية خطيرة ضد نساء عملن تحت مسؤوليته، إبان توليه منصب رئيس الدولة وإبان إشفاله مناصب وزارية مختلفة في حكومات إسرائيل من قبل.

وطالبت منظمة «نعمت» النيابة العامة للدولة في إسرائيل بتقديم استئناف إلى المحكمة ضد قرار لجنة الإغفاءات هذا ومنع الإفراج عن قصاب قبل إتمام كامل فترة محكومته في السجن.

واعتبرت عضوات الكنيسة من حركة «ميرتس» (زهاف غالون، ميخايل روزين وتمار زانديبرغ)، في بيان مشترك خاص أصدرته أن قرار لجنة الإغفاءات «هو قرار جبان ومووبوء» وأن للجنة، بقرارها هذا، «تجاهل المصلحة الجماهيرية العامة ووجهت رسالة خطيرة مؤداها أنه بالإمكان الاعتداء على النساء والمس بهن من دون دفع ثمن لائق، وخاصة إذا كان المعتدي شخصية مرموقة تتمتع بعلاقات مناسبة في المواقع المقررة»؛ وقال البيان: «لقد استغل قصاب موقعه وقوته السياسيين لكي يعتدي على النساء ويفتصهن وما هو يستغل هذه القوة السياسية الآن أيضا للغز بالإغفاء والإفراج المبكر».

وطالبت وزيرة الصحة السابقة وعضو الكنيسة ياعيل غيرمان (يش عتيد) رئيس الدولة الحالي، رؤوبين ريفلين، بعدم قبول توصية لجنة الإغفاءات وبتأخذ «قرار شجاع» يرفض الإفراج عن قصاب قبل انتهاء محكومته، مؤكدة أنه ليس من المعقول ولا من المقبول أن يغادر السجن قبل الأوان، كما حدثته المحكمة، شخص أشغل المنصب الأكثر احتراماً في دولة إسرائيل وكان يفترض به أن يشكل قدوة لعموم المواطنين»!

وقررت لجنة الإغفاءات «التابعة لسلطة السجون في إسرائيل» بحثت، في جلستها صباح أمس الأول الأحد، طلب موشيه قصاب لتقصير محكومته وقررت الإفراج عنه من السجن بعد أن قضى فيه خمس سنوات، من أصل سبع فرضتها عليه المحكمة المركزية.

وقد قررت لجنة الإغفاءات «تأجيل تنفيذ قرارها هذا السبعة أيام حتى يتسنى للنيابة العامة للدولة تقديم استئناف عليه إلى المحكمة المركزية، وإذا ما قدمت النيابة العامة استئنافاً كهذا، فمن المتوقع أن يبقى قصاب خلف القضبان إلى أن تبت المحكمة المركزية بالأمر وتصدر قرارها النهائي في الموضوع».

وكانت النيابة العامة قد علنت رفضها لأي تقصير في محكومية قصاب، مؤكدة أنه منذ المرة الأولى التي نظرت فيها «لجنة الإغفاءات» في طلب قصاب «لم يطر تغيير يبرر تغيير قلب الفرائز السابقة التي أصدرتها اللجنة ورأت فيها، كلها، أن الظروف لم تنضج لتقصير محكومته وأن ليس ثمة ما يبرر مثل هذا التقصير».

ورفضت «لجنة الإغفاءات»، في آب الماضي، طلب قصاب خفض ثلث من محكومته، لكنها فتحت الباب أمامه لتقديم طلب مجدد «بعد مضي نصف سنة».

## استطلاع «حقوق الإنسان ٢٠١٦» لـ «جمعية حقوق المواطن»

# أكثرية جارفة من اليهود تعتقد بأن ممارسات الدولة ضد الفلسطينيين «لا تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان»!

**\* أكثر من نصف اليهود يرون أنّ الممارسات المشابهة ضدّ المستوطنين «تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان»\***

الأساس من المتدينين القوميين (٣٧٪) ومن الحريديم (أكثر من ٨٠٪).

### حقوق الإنسان تحت الاحتلال العسكري

القضية الأساسية التي تبرز فيها الفجوات بين العرب واليهود وبين اليسار واليمين هي كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في المناطق المحتلة. ففي هذا الموضوع، يرى كل من العرب واليهود الأمور على نحو مغاير تماماً، فمثلاً، في السؤال: «هل يتم الحفاظ على حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين في المناطق؟»، كانت إجابات المجموعتين السكائيتين معاكسة تماماً تقريباً: ٨٦٪ من اليهود يعتقدون أن إسرائيل تحافظ على حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين في المناطق، ونحو نصف هؤلاء واثقون بأنها تحافظ على حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين بشكل تام، في المقابل، يعتقد ١٥٪ من العرب فقط أن إسرائيل تحافظ على حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين في المناطق.

أكثرية جارفة من اليهود تعتقد بأن ممارسات الدولة ضدّ الفلسطينيين لا تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان، في المقابل فإن أكثر من النصف اليهود يقلل يعتقدون أنّ الممارسات المشابهة ضدّ المستوطنين تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان. واكثرية ساحقة من اليهود تعتقد أنّ مثل هذه الممارسات ضدّ الفلسطينيين مبررة، في المقابل فإن أكثر من نصف اليهود يقلل يعتقدون أنّ الممارسات المشابهة ضدّ المستوطنين غير مبررة.

بخصوص الممارسات ضدّ الفلسطينيين، فإنّ المعطيات أكثر تعقيداً؛ هناك أكثرية بسيطة تعترف الممارسات انتهاكاً حقوق، وفي الوقت ذاته هناك أقلية بسيطة تبرزها أيضاً. من الجدير بالذكر أن نسبة عالية ممن يبررون الانتهاكات ضدّ المستوطنين مصدرها هو المركز واليسار؛ نسبة عالية من المجيبيين في كلتا المجموعتين تفيد بأن الممارسات ضدّ المستوطنين لا تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان وهي مبررة أيضاً. في أوساط المركز يحظى هذا المعطى بأهمية خاصة – إنه يعكس فهم إسرائيل الذي كان ذات مرّة، إسرائيل محقة غالباً (أي في السؤال، هل تحافظ الدولة على حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين)، إلا أن المستوطنين ينتهكون الأمور المتفق عليها ويثيرون الشغب، ولذلك ثمة ما يبرز انتهاك حقوقهم، للتلخيص، المواقع لا تبدو كما لو أنّها نابعة من مفهوم متقدم لحقوق الإنسان، وإنما من منطلق ما هو أفضل للدولة (في نظر الأشخاص الذين يبررون هذه الممارسات).

### المساواة والحقوق في الحياة اليومية

بشكل مفاجئ قليلاً، معظم مواطني إسرائيل (٥٩٪) لا يدركون حالة واحدة من التمييز تعترضونها لها. ربما تعكس هذه النتيجة تدني الوعي في الموضوع، الذي يجعل من الصعب على الناس تحديد حالات كهذه. هذا المعطى صحيح أيضاً بالنسبة إلى الجمهور اليهودي (٥٧٪)، وبشكل مفاجئ أكثر بالنسبة إلى الجمهور العربي أيضاً (٦٩٪). في جهة أخرى، تعترض في المجموع ٣٩٪ لحالة واحدة من التمييز على الأقل بحسب الاستطلاع – نسبة عالية تدل على انماط سلوكية تمسّ بقطاعات مختلفة من الجمهور في الحياة اليومية.

الأماكن الأساسية التي واجه فيها الأشخاص حالات تمييز هي: في مكان العمل (١٩٪)، في زيارة لمؤسسة عامة (٢٥٪) وعند القيام بمشتريات أو تلقي خدمة ما (١٣٪). في أوساط الجمهور اليهودي هناك عدة مجموعات تشعّر بالتمييز في حالات أكثر: بين اليهود من أصل روسي – ٦٤٪؛ بين المستوطنين – ٦١٪؛ بين المتدينين – ٥١٪؛ بين اليهود الشرقيين – ٤٦٪.

يتبين من نتائج الاستطلاع أنّه حتى بعد سنوات طويلة من حكم اليمين في إسرائيل، الذي يمثل موقف مجموعات كبيرة في أوساط المتدينين والمستوطنين، وفي أوساط أجزاء كبيرة من الشرقيين والروس أيضاً، فإنّ هذه المجموعات لا تزال تشعّر بالتمييز ضدها، مقارنةً بقطاعات سكانية أخرى مثل العلمانيين (٣٩٪) والأشكناز (٣٥٪).

كما سبق الذكر، تفضل أكثرية الجمهور في إسرائيل إبداء مواقف متقدمة للغاية من وجهة نظر حقوق الإنسان، لكن، ثمة أقلية جديّة تؤيد مواقف معاكسة. هذه الأقلية ليست اعتباطية، وإنما تعكس شرائح مختلفة في داخل المجتمع. مثلاً: ٣٠٪ يؤيدون الفصل بين العرب واليهود في أماكن عامة؛ في أوساط اليميين، ثمة أكثرية تبلغ ٥٢٪ تؤيد مثل هذا الفصل، وفي أوساط المتدينين القوميين – ثلثان، وفي أوساط الحريديم، تبلغ النسبة نحو ٨٠٪؛ ٤٤٪ أي نحو نصف اليهود، يؤيدون فرض قيود على حرية التعبير في القضايا الحساسة، وفي أوساط اليمين تؤيد أكثرية تبلغ نسبتها ٦١٪ فرض مثل هذه القيود. هناك نسبة مشابهة تبلغ ٤٣٪ ممن يعارضون أن يتلقى أولاد الأجانب كل ما يتلقاه الأولاد الإسرائيليون. هنا أيضاً ثمة أغلبية حاسمة في أوساط المتدينين والحريديم، لكن مع ذلك، أكثر من ثلث العلمانيين (٣٥٪) و٢٠٪ من العرب يعارضون ذلك. نحو خمس السكان (١٨٪) يؤيدون تقليص بروز النساء في مناسبات عامة من أجل مراعاة مشاعر المتدينين، وهذا العدد متأثر في

الجمهور حلجة ملحة إلى تحسين وتعزيز الحق في الأمن التشغيلي والحق في السكن والخدمات، مثل التعليم والصحة، فهو لا يرى حاجة مماثلة إلى تعزيز الحق في المقاضاة العادلة (٦٪) والحق في حرية التعبير وفي التظاهر (٤٪). ويظهر الاستطلاع أن تعزيز الحق في المساواة يتصدر قائمة اهتمامات المواطنين العرب في إسرائيل، وهو الأكثر إلحاحاً (٣٧٪)، مقابل ١٩٪ فقط من المستجوبين اليهود. ويوضح التقرير أن هذا الحق «قد يشمل عدة جوانب، بدءاً من المساواة في كسب الرزق، مروراً بالمساواة في السكن، في توزيع موارد الأراضي، في التعليم وفي الصحة، وانتهاءً بالحق في المساواة السياسية طبعاً». كما تبين أن الحق في حرية التعبير والحق في التظاهر أكثر أهمية قليلاً لدى العرب من اليهود (١٠٪) بين المواطنين العرب مقابل ١٣٪ فقط بين المواطنين اليهود). إلى جانب ذلك، تُعتبر المجالات الاجتماعية عمومًا من الرزق، الصحة، التعليم والسكن) بين العرب أكثر إلحاحًا من الحقوق المدنية (المقاضاة العادلة وحرية التعبير)، بعد الحق في المساواة.

وتبين نتائج الاستطلاع أن «انعدام المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل هو حقيقة قائمة»: ٦٥٪ من اليهود يعترفون بوجوده، مقابل ٨٥٪ من العرب. لكن الأمر لا يقتصر على الاعتراف بواقع عدم المساواة، فقط، بل إن أكثرية واضحة من المواطنين يعتقدون أن وضع المساواة العام في إسرائيل يستدعي التحسين، وذلك بغض النظر عن الموقف السياسي: ٩٢٪ من اليسار، ٧٧٪ من المركز و٦٦٪ من اليمين - يوافقون على أن إسرائيل يجب أن تحسن مستوى المساواة بين مجمل مواطنيها. أما بين المواطنين العرب، فإن ٨٦٪ يؤيدون الموقف القائل بضرورة تحسين مستوى المساواة.

ويشير التقرير إلى أن «أحد التفسيرات المحتملة لهذه المعطيات هو أنّ مصطلح المساواة مقبول، أو أقلّ وقفاً وتهديداً على الأذن الإسرائيلية من مصطلح حقوق الإنسان»!

على الرغم من التأييد الجدي لتعريف قيمة المساواة بشكل عام، إلا أنّ ثمة صلة قوية للغاية في أوساط اليهود بين الحقوق والواجبات: ٨٢٪ من اليهود يوافقون على مقولة أن «من لا ينفذ جميع واجباته كمواطن لا يحقّ له كامل الحقوق»، في أوساط المجيبيين العرب كانت النسبة أدنى، لكن يرازال هناك ٥٣٪ ممن يعتقدون أنّه يجب اشتراط تلقي كامل الحقوق بتنفيذ كامل الواجبات، حتى في أوساط الحريديم، وافقت الأكثرية (٦١٪). رغم أنّهم متهمون أحياناً أيضاً بأنهم لا ينفذون كامل الواجبات.

«الرسالة التي يبثها قرار لجنة الإغفاءات هي أن دم النساء في إسرائيل أصبح مباحاً، ليس ثمة مكان في هذه الدولة تظفي من الاعتداءات والمضايقات الجنسية ومن المؤكد أن النساء لا يشعرن بالأمان، لا في النوادي ولا في الجيش ولا في الشرطة ولا في الكنيسة ولا في أي مكان آخر. الرسالة التي تطلقها سلطة تطبيق القانون وأجهزتها المختلفة هي رسالة التساهل مع كل ما يتعلق بالاعتداءات والمضايقات الجنسية، مما يجعل النساء يشعرن بأن كرامتهن تُداس ودهنن يهدر»- هذا هو التعقيب الأولي الذي أصدرته منظمة «نعمت» (حركة نساء عاملات ومتطوعات) الإسرائيلية فور صدور قرار «لجنة الإغفاءات» بتقصير محكومية رئيس دولة إسرائيل الأسبق، موشيه قصاب، وإطلاق سراحه قبل سنتين من إنهاء محكومته بالسجن سبع سنوات بعد إدانته بتنفيذ اعتداءات جنسية خطيرة ضد نساء عملن تحت مسؤوليته، إبان توليه منصب رئيس الدولة وإبان إشفاله مناصب وزارية مختلفة في حكومات إسرائيل من قبل.

وطالبت منظمة «نعمت» النيابة العامة للدولة في إسرائيل بتقديم استئناف إلى المحكمة ضد قرار لجنة الإغفاءات هذا ومنع الإفراج عن قصاب قبل إتمام كامل فترة محكومته في السجن.

واعتبرت عضوات الكنيسة من حركة «ميرتس» (زهاف غالون، ميخايل روزين وتمار زانديبرغ)، في بيان مشترك خاص أصدرته أن قرار لجنة الإغفاءات «هو قرار جبان ومووبوء» وأن للجنة، بقرارها هذا، «تجاهل المصلحة الجماهيرية العامة ووجهت رسالة خطيرة مؤداها أنه بالإمكان الاعتداء على النساء والمس بهن من دون دفع ثمن لائق، وخاصة إذا كان المعتدي شخصية مرموقة تتمتع بعلاقات مناسبة في المواقع المقررة»؛ وقال البيان: «لقد استغل قصاب موقعه وقوته السياسيين لكي يعتدي على النساء ويفتصهن وما هو يستغل هذه القوة السياسية الآن أيضا للغز بالإغفاء والإفراج المبكر».

وطالبت وزيرة الصحة السابقة وعضو الكنيسة ياعيل غيرمان (يش عتيد) رئيس الدولة الحالي، رؤوبين ريفلين، بعدم قبول توصية لجنة الإغفاءات وبتأخذ «قرار شجاع» يرفض الإفراج عن قصاب قبل انتهاء محكومته، مؤكدة أنه ليس من المعقول ولا من المقبول أن يغادر السجن قبل الأوان، كما حدثته المحكمة، شخص أشغل المنصب الأكثر احتراماً في دولة إسرائيل وكان يفترض به أن يشكل قدوة لعموم المواطنين»!

وقررت لجنة الإغفاءات «التابعة لسلطة السجون في إسرائيل» بحثت، في جلستها صباح أمس الأول الأحد، طلب موشيه قصاب لتقصير محكومته وقررت الإفراج عنه من السجن بعد أن قضى فيه خمس سنوات، من أصل سبع فرضتها عليه المحكمة المركزية.

وقد قررت لجنة الإغفاءات «تأجيل تنفيذ قرارها هذا السبعة أيام حتى يتسنى للنيابة العامة للدولة تقديم استئناف عليه إلى المحكمة المركزية، وإذا ما قدمت النيابة العامة استئنافاً كهذا، فمن المتوقع أن يبقى قصاب خلف القضبان إلى أن تبت المحكمة المركزية بالأمر وتصدر قرارها النهائي في الموضوع».

وكانت النيابة العامة قد علنت رفضها لأي تقصير في محكومية قصاب، مؤكدة أنه منذ المرة الأولى التي نظرت فيها «لجنة الإغفاءات» في طلب قصاب «لم يطر تغيير يبرر تغيير قلب الفرائز السابقة التي أصدرتها اللجنة ورأت فيها، كلها، أن الظروف لم تنضج لتقصير محكومته وأن ليس ثمة ما يبرر مثل هذا التقصير».

ورفضت «لجنة الإغفاءات»، في آب الماضي، طلب قصاب خفض ثلث من محكومته، لكنها فتحت الباب أمامه لتقديم طلب مجدد «بعد مضي نصف سنة».

### المساواة، الحقوق والواجبات

تبين نتائج الاستطلاع أن «الحقوق الاجتماعية أكثر أهمية للإسرائيليين من الحقوق السياسية». فالحق الأهم، في نظر الجمهور العام، هو الحق في العيش بكرامة (٢٤٪). يليه الحق في المساواة بين المواطنين (٢٢٪). ثمّ الحق في السكن (٢١٪) والحق في الخدمات الصحية والتعليمية (٢٠٪). وبينما يرى

## لا يوجد حالياً أفق سياسي مشترك يسمح بالتوصل إلى تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين!

**\*مثل هذا الأفق السياسي يمكن أن يُدشن مستقبلاً فقط إذا ما طرأ تغيير على الموقف الفلسطيني\***

(القسم الثاني والأخير)

**بقلم: شموئيل إيفن (\*)**

أدى اللقاء بين الإستراتيجيا الفلسطينية والمشار إليها (راجع القسم الأول من هذا المقال في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي») وبين الطريقة الإسرائيلية في إدارة المفاوضات إلى تأكل في المواقف الأساسية لإسرائيل. ووفقا للمقابلات في برنامج «هكسور» (قناة التلفزيون الإسرائيلية العاشرة) فقد كانت الوفود الإسرائيلية منقسمة في مواقفها، وذكر صائب عريقات أن الإسرائيليين كانوا منشغلين في ٩٥٪ من وقت المفاوضات في مفاوضات داخلية جرت بين بعضهم البعض. فقد كانت هناك أحيانا عدة قنوات للمفاوضات، والتي لم يكن ثمة تنسيق فيما بينها كما يبدو. بالإضافة إلى ذلك فقد أجرى سياسيون إسرائيليون اتصالات غير رسمية ومبادرات «تساورية» مع الفلسطينيين وذلك دونما تنسيق مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، كذلك فقد أدبرت المفاوضات بتسرع وخرجت عن منهج المفاوضات المألوف، وعلى سبيل المثال فقد أبدى مندوبون إسرائيليون مثل الوزير شلومو بن عامي استعدادا لتقديم تنازلات كبيرة فيما يتعلق بحجم الانسحاب الإسرائيلي (٩٥٪ عوضا عن ٩٢٪)، ومنع الفلسطينيين سيادة في الحرم القدسي (المسجد الأقصى) كما عرضوا اقتراحا بشأن أعداد اللاجئين الذين ستقبل إسرائيل بعودتهم إلى داخل حدودها، وذلك دون أن يظهر الفلسطينيين استعدادا للدفع للمفاوضات. قديما. فضلا عن ذلك فقد فسر مسؤولون إسرائيليون كبار (ومنهم أولمرت وبريس) تصريحات فلسطينية تكتيكية «مطمئنة» وغير ملزمة في موضوع اللاجئين والاعتراف المتبادل، كما لو أنها تعبر عن مواقف أساسية للجانِب الفلسطيني في المفاوضات.

السؤال هنا: هل تنازلات إسرائيل بسرعة عن مكتسباتها في المفاوضات أم أن أسس المفاوضات كانت مهلهلة أصلا؟ مثل هذا النقاش أو الجدل نشب بعد انهيار المفاوضات في العام ٢٠٠١.

وقد رفض الوزير بن عامي إدعاء من جانب شمعون بيريس بأن تعثر التوصل إلى تسوية دائمة مرده نهب المندوبين الإسرائيليين شوطا بعيدا أكثر من اللازم في تقديم التنازلات، في حين ادعى بن عامي في المقابل بأن فشل المحادثات ناتج عن استنادها على الأسس الهشة لعملية أوسلو (التي كان بيريس ذاته مسؤولا عنها)، وقال بن عامي إن «فلسفة أوسلو انهارت كليا» موضحا أن عملية أوسلو استندت على مفهوم إسرائيلي (لا أساس له) يمكن بموجبه إحضار مجموعة من الأشخاص من تونس وإيطاليا ومساحات من الأرض وأن يتولوا هم أنفسهم المحافظة على أمن إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنه يمكن في قابل الأيام التفاوض مع أفراد هذه المجموعة حول التسوية الدائمة.

في عهد أولمرت لم يجر إستخلاص عبر المفاوضات التي جرت فيما مضى، إذ واصل الجانب الإسرائيلي البحث عن الأشجار دون أن يرى الإغارة. ولقد احتاجت إسرائيل لسنوات طوال كي تدرك أن ثمة بين الطرفين فجوات عميقة جوهرية وليس كمية حسب، وعلى ما يبدو لم يجر فهم الحاجة الإستراتيجية للرئيس «أبو مازن» وأهمية مسائل العام ١٩٤٨ (عودة اللاجئين، عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والموافقة على إنهاء النزاع) في نظر زعيم يرى نفسه لاجئا من صفد وثوريا يقاتل من أجل حقوق الفلسطينيين، وليس كزعيم يساهم بدور فاعل في إقامة الدولة الفلسطينية بعد قيامها. ينبغي إستخلاص العبر من الطريقة التي أدارت بها إسرائيل المفاوضات مع الفلسطينيين، والتي كان يمكن إستخلاص جزء منها من المفاوضات حول اتفاقيات أوسلو.

### إسرائيل: طرق عمل ممكنة

في ضوء ما ورد آنفا، ليس هناك حاليا أفق سياسي مشترك للتوصل إلى تسوية دائمة، غير أنه ما زال يمكن المراهنة على أن مثل هذا الأفق سيدشن مستقبلا إذا ما عرضت الزعامة الفلسطينية مواقف واقعية تستجيب لحل (دولتين إصناعيين)، وتتوقف عن مساعيها الرامية إلى تقويض هوية دولة إسرائيل. ويمكن في ظل هذه الظروف تفحص الإمكانيات المتاحة أمام إسرائيل:

أولا- مواصلة المفاوضات حول التسوية الدائمة، من حيث المبدأ، على إسرائيل أن تبقى الباب مفتوحا لأية مفاوضات سياسية، غير أن العودة إلى المفاوضات بصيغتها السابقة تنطوي على إشكالية، ذلك لأن الجوانب جوهرية، وبجزم



كفر قاسم، مجزرة دم بارد.

## مجزرة كفر قاسم في ظل بل عتمة الإعلام العبري!

كتبت صحيفة «هآرتس» في تقرير مطول، يكاد يكون يتيمًا في الإعلام العبري هذا العام من حيث توسعته وتعمقه، أن دولة إسرائيل انتهجت «توجها مركبا» نحو القضية في السنوات الستين التي مرت. وأشارت إلى حقيقة التناقض الكامن في إلغاء الأحكام (عملية) على الرغم من المحاكمات والاعتراف بالمسؤولية وذب المنفذين ومصدري الأوامر، وتسمية المحكمة الأمر العسكري الذي أصدره الضابط شدمي «أمرا غير قانوني بالمرّة».

توقف التقرير عند «المقارنة بين مجزرة كفر قاسم وبين قتل يهود في الهولوكوست»، وتابع إنها مقارنة «لم يبتدعها أهالي القرية أنفسهم بل عبر عنها أحد منفذي المجزرة، القاضي الذي أدانته فيها». التقرير يشير الى جندي اسمه شالوم عوفر قال في مقابلة عام ١٩٨٦ لصحيفة «هعير» المحلية المصادرة في تل أبيب بمرور ٣٠ عامًا على المجزرة: «لقد كنا مثل الألمان، هم أوقفوا شاحنا، أنزلوا منها اليهود، وأطلقوا عليهم الرصاص. وهكذا نحن أيضًا، لا فرق بيننا. لقد نفذنا الأمر مثلما كان ينفذه جندي ألماني خلال الحرب، حين أمره بذبح اليهود».

موقع صحيفة «يديעות اخرونوت» أشار الى الذكرى في تقرير اقتبس فيه الناشط اليهودي لطيف دوري، الذي لعب دورا في كشف المجزرة فور اقتراحها، وهو يقول: «في نهاية المطاف سوف نجبر أية حكومة كانت على الاعتراف بالمجزرة. أنا أسأل نفسي أحيانا، كيف حدث مثل هذا الأمر؟ لقد تم قتل أناس أبرياء لم يفعلوا شيئا، لأنهم أشخاص نزيهون مستقيمون».

موقع «الوالا» استحضر جزئا من رواية أبناء وأحفاد الضحايا. أحدهم، إبراهيم طه، ابن الشهيد علي عثمان طه، رد على سلوك وتصريحات الوزير ليفين المذكورة أعلاه، بالقول: «الذي والعار وزير اختار هذا المسلك وهذا التصريح. حين أسمع عن شخص قد قُتل، سواء أكان عربيا أو يهوديا، أتزم الاحتزام له ولاسرتة، فكم بالحري حين نتحدث عن دقيقة صمت. لماذا ينكر التاريخ؟ إن لحظة الصمت ترمز الى الاحترام الذي تقدمه لاسرنا. إن سلوكا كسلوك الوزير ليفين يعمق الشرح بين العرب واليهود في هذه البلاد».

الموقع الإخباري المتحضر من ضرورات «الإجماع القومي الإسرائيلي» بل يطرح الأمور من وجهة نظر نقدية ومغايرة تماما، «سيدا ميكوميت» (محادثة محلية)، اختار عنوان تقرير له في الذكرى بموقف واضح: «البحر مفتوح، ألوف شاركوا في مسيرة للذكرى ال-٦٠ المجزرة في كفر قاسم». وكتب فيما كتب: «يشير إلى أنه على الرغم من قيام شخصيات إسرائيلية كبيرة بالتعبير عن الأسف على المجزرة في الماضي، وقيام رئيس الدولة ليوبييرن بالمشاورة في إحياء الذكرى قبل سنتين، فإن حكومات إسرائيل رفضت وما تزال ترفض الاعتراف بالمسؤولية عن المجزرة الرهيبة».

### بنية تحتية جريمة قادمة

استمرارا للمثال الأخير، فإن المجزرة التي كانت تجري استعدادا أحداثها ونتائجها هنا وهناك بعبارة «فعلت تصرف فوقها راية سوداء»، عند كل مرة يقترب فيها الجيش الإسرائيلي أو أذرع الأمن الأخرى جريمة يفسلون في إختافها، صارت بالكاد تذكر في الجدل العام الإسرائيلي.

هذا التعاطي الرسمي المستخف بالمجزرة ومعانيتها، حد رفض الاعتراف الرسمي بها، خلافا لاعتبارات وتعبير عن الأسف أطلقها سياسيون ومسؤولون، هو جزء أساس من البنية التحتية التي أسست لجريمة إسرائيلية قادمة وبالرصاص الحي ضد مواطنين عرب، أكتوبر ٢٠٠٠ حيث قتلت الشرطة ١٣ شابا عربيا. هذه الاستمرارية الدموية كان تطرق لها أيضا الكتّيب الصادر هذا العام، عن اللجنة الشعبية لإحياء ذكرى المجزرة، على شرف الذكرى الستين، إذ جاء فيه: «بعد مرور عشرات السنين على مجزرة كفر قاسم، ما زالت سياسة التمييز وسياسة الحرب مستمرة ويسقط يوميا ضحايا أبرياء من المدنيين..».

لإنسان بالخروج من القرية أو الدخول إليها، بمن في ذلك أعضاء الكنيست، الى أن دخل القرية عضو الكنيست في حينه الراحل توفيق طوبي وأصدر مذكرته الشهيرة للراي العام والتي كشفت فيها تفاصيل الجريمة الإسرائيلية بحق من تعزفهم بقانونها كمواطنين.

في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٦، أي بعد أسبوعين من ارتكاب المجزرة، وعلى خلفية موجة من تسريب المعلومات حولها على الرغم من حواجز الرقابة العسكرية الصلدة، نشر مكتب رئيس الحكومة في حينه دافيد بن غوريون بيانا تبيّن لاحقا أنه بيان كاذب جاء فيه: «بسبب تعاطف نشاط الفدائيين، أصيب عدد من القريويين من قبل جنود حرس الحدود». وأعلن رئيس الحكومة في نفس المناسبة عن إقامة لجنة لاستيضاح مسؤولية رجال حرس الحدود، وما إذا كان يجب تقديمهم للمحاكمة. وهذه اللجنة قررت لاحقا أنه يجب محاكمة مالىنكي وضباط وجنود حرس الحدود الذين اشتركوا في إطلاق النار.

أصدرت المحكمة العسكرية قرارا اعترف بأن جنود حرس الحدود أطلقوا النار على مواطنين بدم بارد، وعن سبق إصرار، وجاء في الحكم، أن منع التجول الذي يشمل أمرا عاما بإطلاق النار على أناس بهدف قتلهم، دون تحديد لتلك الحالات- غير العادية- التي تشتمل «على ضرورة» استخدام هذه الوسيلة المتطرفة لفرض منع التجول، هو غير قانوني، وهو ليس سوى أمر بالقتل. وجاء في القرار أن الحقيقة الأساسية واضحة: «كل الضحايا كانوا بلا حول ولا قوة تماما، وأن قتلهم في كل حالة هو قتل بدم بارد، دون أي مبرر آمنى ودون أي مبرر قانوني».

أما الأحكام التي صدرت وشكل ومدى تنفيذها، فقد عكست الاستهتار بالدم وقيمتها ومعناه حين ينزف برصاص إسرائيلي من أجساد العرب. فقد فرضت المحكمة على شدمي عقوبة «التوبيخ» وغرامة قدرها ١٠ قروش. هكذا.. وفرضت على كل المدانين في المجزرة، من مختلف المستويات، أحكاما تراوحت بين ٥ و ١٧ عامًا. كما نالوا تخفيضات على الأحكام وعفوا من رئيس الدولة. فتم إطلاق سراحهم جميعا حتى قيل انقضاء عامين على المحاكمة. (المعلومات من كتيب بعنوان: ٥٠ عاما على مجزرة كفر قاسم ١٩٥٦-٢٠١٠)

### أول المخل الإنكار

هذا العام، بعد ستين عامًا عليها، أول المسيل كان الإنكار. فخلال جلسة للهيئة العامة للكنيست طالب ممثل «القائمة المشتركة» بالاعتراف الرسمي بالمجزرة وطلب الوقوف دقيقة صمت احتراما لضحاياها. وهذا رد وزير في حكومة إسرائيل هو ياريف ليفين (الليكود) بشكل امتزجت فيه العنجهية والعنصرية والوقاحة حيث رفض حتى تسمية المجزرة باسمها. فقال: «لست مستعدة لقبول الرواية التي يحاول الطرف الثاني فرضها. لقد وقع حدث رهيب في كفر قاسم، لكنني امتنع عن استخدام كلمة مجزرة لأنها تحولت الى رواية تهدف إلى وضع وصمة على الجيش وقيادة الدولة». لم يقم أي مسؤول حكومي بانتقاد هذا الموقف المتبذل العنجهي، ولم يصدر عن الحكومة تصريح أو فعل يخفف هذا الإنكار الوقع لجريمة اقترفتها دولة إسرائيل.

عموما، لم نجد أية وسيلة لإعلام قد أفردت مساحة من الصفحات او الصور أو الوقت لتناول المجزرة بهدف التوثيق والتعريف والتحليل والتحذير. لن يكون من المبالغ فيه القول إن الشكل الطاغىي للتعاطي مع الذكرى، يمكن أن يقبع بسلاسة في ركن الضريبة الكلاسية. من المشكوك فيه أن التطرق السريع الجول لحدث بهذه الضخامة، قد ردد أي صدى في الأسماع الإسرائيلية التي تتحلل حين يكون الوجدع عربيا.

يتلخص التوقف الاعلامي الإسرائيلي عند المجزرة بعدد ضئيل جدا من التقارير الاخبارية الجارية، ويكاد الفضاء الاعلامي يخلو من مقالات وتحليلات تحاول استعادة الحدث ومعانيه وما يجدر اعتباره منه.

الأمثلة التالية تكاد تشكل غالبية ما ورد في الإعلام الإسرائيلي، وليس حتى نماذج منه، هذا العام، بشأن المجزرة.

### كتب هشام نفاع:

مرت هذا العام الذكرى ال-٦٠ لمجزرة كفر قاسم، التي اقترفتها في وسط الخمسينيات الماضية قوة عسكرية إسرائيلية نظامية بحق عشرات أهالي قرية كفر قاسم العربية الفلسطينية، الواقعة في جنوب منطقة المثلث. وأظهرت محاولة رصد كيفية قيام وسائل إعلام إسرائيلية مركزية ومركزية بتغطية الحدث والذكرى، مدى الإنكار المتفشي لهذه الجريمة المسجلة وبقرار رسمي على دولة إسرائيل، فالتقارير الصحافية المختلفة، المطبوعة منها والالكترونية، التي تناولت الجريمة كانت محدودة، كما وعمقا على حد سواء، وكان الموضوع ليس عن جيش قتل وجرح عشرات المواطنين بأوامر عليا، جرت على أثره محاولات تستر وفرض رقابة ومنع كشف للأحداث، واختتم بتقويض قرارات المحكمة ضد القتلة المنفذين والأمريين، بواسطة تقليص الأحكام وإصدار العفو لأصحابها وتفريغها من المضمون.

### مجزرة عند المساء

كان ذلك في مساء ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، بالتحز من مساء اليوم الذي شنت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل العدوان الثلاثي ضد جمهورية مصر العربية، إذ صدرت أوامر بحظر التجول على قرى في المثلث هي التالية: كفر قاسم، كفر برا، جلدولية، الطيرة، الطيبة، قلنسوة، بير السكة وإيثان، وذلك ابتداء من الساعة ١٧:٠٠ وحتى الساعة ٦:٠٠ من صباح اليوم التالي. أي أن كل من مكث من أهالي القرى المذكورة خارجها، لضرورات العمل وغيره منذ صباح اليوم (وهو ما كان يتم وفق تصاريح عسكرية خاصة نظرا للحكم العسكري الذي ساد حينذاك) كان من المستحيل أن يعرف بصور حظر التجول، الذي اعتاد الجيش إبلاغ مخاتير القرى به ليعلموه السكان.

على الرغم من محاولات موججة لتصوير الجريمة بمصطلحات الخطأ والخلل، والتي لا تزال سائدة اليوم في معجم إسرائيل الرسمي، فإن تسلسل الأحداث التي تم لاحقًا الاعتراف بها، كشف أن ما جرى في كفر قاسم هو جريمة ارتكبت وفقًا لتسلسل أوامر عسكرية واضح، وضمن تدرج التراتبية العسكرية المعمول بها، فالضابط برتبة مقدم، يسسار شدمي، الذي كان قائد لواء عسكري في المنطقة، استدعى، في ذلك اليوم، الضابط شموئيل مالىنكي- قائد سرايا حرس الحدود، وأصدر إليه تعليمات بفرض منع التجول بصرامة على القرى المذكورة، ليس بواسطة تنفيذ اعتقالات لمن لا يلتزم به، بل بواسطة إطلاق النار. أما عنّ يعود إلى القرية دون أن يعرف أن هناك منع تجول، فقد ردّ شدمي بحوشية باردة: «الله يرحمه»، قال كما تبين بروتوكولات المحكمة.

من هذين المستويين العسكريين انتقلت التعليمات بالقتل الى المستوى الميداني: فالملازم غيريئيل دهان، الذي كان يفرض منع التجول في كفر قاسم، قال لجنود حرس الحدود إن عليهم إطلاق النار بهدف القتل على كل إنسان يشاهد بعد الساعة ١٧:٠٠ خارج البيت، وذلك دون تمييز بين الرجال والنساء والأولاد العائدين إلى القرية.

لقد نفذ الجنود أمر ذلك الضابط الميداني، النابع من أوامر من هم أعلى منه، بدقة، بشكل أعمى، وبتبرود رهيب. خلال الساعة الأولى من منع التجول، قتلوا رميا بالرصاص من مسافة قريبة بطلقات أوتوماتيكية وطلقات أخرى متفرقة ٤٩ مواطنا، بمن فيهم نساء واطفال، وأصابوا بجراح ١٣ شخصا. كانوا جميعا في طريق عودتهم لبيوتهم من العمل أساسا، ومن دون أن يعلموا بفرض منع تجول.

### تستّر على الدماء

عندما وصل خبر المذبحة إلى قيادة الجيش والحكومة، أصدروا فورًا أمرا للرقابة العسكرية يمنع نشر أي تفصيل عما حدث في كفر قاسم. وكان مأساة السكان لا تكفيهم، حتى قامت الحكومة وأجرتها بفرض حصار كامل على القرية برمتها، فلم يُسمح

(\*) باحث كبير في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. هذا المقال ظهر في «فصلية عدنان إستراتيجي» (المستجد الإستراتيجي) الصادرة عن المعهد، العدد ٢٠١٦، ١٨. ترجمة خاصة لـ«المشهد»: سعيد عياش.

إعداد: برهوم جرابسي

"المشهد" الاقتصادي

## موجز اقتصادي

### ميزانية الجيش الإسرائيلي تسجل ذروة جديدة

صادقت اللجنة المالية البرلمانية في الأيام الأخيرة على زيادة ميزانية الجيش الإسرائيلي بقيمة ١٨٥ مليار شيكل. وحسب تقارير صحافية فإنه حتى نهاية الشهر الجاري ستكون اللجنة قد صادقت على تحويل قرابة ٧٠٠ مليون شيكل اضافي، من فائض ميزانيات الوزارات المختلفة. وبهذا ستكون الميزانية الاجمالية للجيش في العام المنتهي ٢٠١٦. قد بلغت ٧٢٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٩ مليار دولار. بموجب معدل سعر صرف ٣٨ شيكل للدولار.

وتعد هذه الميزانية الأكبر للجيش، ففي العام ٢٠١٢ كان اجمالي الميزانية ٦٠ مليار شيكل، وسجلت في العام ٢٠١٤ قفزة إلى ٦٦ مليار شيكل، وفي العام الماضي ٢٠١٥ قفزت إلى ٦٩ مليار شيكل. وحسب توقعات وزارة المالية، فإن ميزانية العامين المقبلين ستستقر عند ٧٠ مليار شيكل، بعد الاضافات المتوقعة خلال كل عام، من الفائض الحاصل في ميزانيات الوزارات المختلفة. من الفائض الحاصل في ميزانية الدفاع ٢٠١٨ إلى حيز التنفيذ اتفاق الدعم العسكري الاميركي الجديد لإسرائيل، الذي سيكون بمعدل ٣٨٨ مليار دولار سنويا. وهذا من ناحية رسمية أعلى بقيمة ٧٠٠ مليون شيكل سنويا عن الاتفاق الذي سبق. إلا أنه من ناحية عملية، فإن الزيادة تتراوح ما بين ٢٠٠ مليون إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويا، لأنه بموجب الاتفاق لن يكون بمقدور إسرائيل طلب تمويل مشاريع تسليح أو زيادات في الدعم. وكانت إسرائيل تحصل سنويا على دعم اضافي يتراوح ما بين ٣٥٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون دولار، وليس واضحا ما إذا سيقدر الرئيس الاميركي المنتخب دونالد ترامب فتح الاتفاق من جديد وتعديله.

### ارتفاع حاد للسياحة في تشرين الثاني

سجلت السياحة إلى إسرائيل في شهر تشرين الثاني الماضي ارتفاعا غير مسبوق في نسبته، ما قد يسد من التراجع الحاصل في السياحة في السنوات الثلاث الأخيرة. وحسب معطيات وزارة السياحة، فقد بلغ عدد السياح الذين دخلوا في الشهر الماضي ٢٨٨ ألفا، وهذه زيادة بنسبة ٣٨٪ عن ذات الشهر من العام الماضي، الذي دخل فيه ٢٠٩ آلاف سائح، وفي العام ٢٠١٤ حوالي ٢١٩ ألف سائح.

وحسب التقرير ذاته، فإن هذا الازدياد منع حدوث تراجع هذا العام في أعداد السياح، مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٥، الذي شهد تراجعا كبيرا بفعل الأوضاع الأمنية. وقال التقرير إنه في الأشهر الـ ١١ الأولى من هذا العام تم تسجيل ٢٨٪ زيادة عن أعداد السياح في نفس الفترة من العام الماضي، وحسب التقديرات فإن عدد السياح قد يصل مع نهاية الشهر الجاري إلى ٢٦٥ مليون سائح، وهذا أقل بكثير عما كان في العام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠١٢. حينما كان يدخل سنويا ما بين ٣٠٩ مليون إلى ٣٤٤ مليون سائح.

وقال وزير السياحة ياريف ليفين إن الزيادة الحاصلة هي ثمرة عملية تسويق واسعة النطاق، وصلت أيضا إلى الشرق الأقصى مثل الهند والصين. إلا أن الوزير لم يتطرق في تعليقه إلى حقيقة أن السياحة في هذا العام تثل بنسبة ٢٢٪ عما كانت حتى العام ٢٠١٠. يذكر أنه حسب تقارير سابقة، فإن إسرائيل تعزو التراجع الحاد في أعداد السياح إلى الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد في صيفي العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥. ولكن قبل هذا، فإن الأحداث في الشرق الأوسط في السنوات الخمس الأخيرة جعلت السياح يتجهون إلى مناطق أخرى، خاصة وأن إسرائيل كانت حلقة من برنامج سياحي يشمل عدة دول في المنطقة.

### ٣٨٪ من الأزواج تعرفوا عبر الانترنت

أظهر الاستطلاع السنوي لشبكة الاتصالات الأرضية شبه الرسمية الإسرائيلية "بيزك"، أن ما يقارب ٨٠٪ من الجمهور في إسرائيل يستخدم شبكة الانترنت بهذه الوتيرة أو تلك، في حين أن هناك ارتفاعا متواصلا في استخدام شبكات الاتصال الحديثة والسريعة، وفي مقدمتها تطبيق "واتس أب". إذ قال ٩٠٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم يستخدمون "واتس أب"، في مراسلاتهم وحواراتهم مع الآخرين.

وشمل الاستطلاع عينة نموذجية من ألف شخص، من بينهم شريحة دون سن ١٨ عاما، وحسب استنتاجات الاستطلاع، فإن ٦٤ مليون شخص في إسرائيل يستخدمون الانترنت، وهذا يعادل ما يقارب ٨٠٪ من السكان، وتكون النسبة أعلى من ٩٠٪ إذا أخذنا بعين الاعتبار الأطفال في الجيل المبكر، والسرعة الأكثر استخداما اليوم ٦٥ ميجا بايت، وهذا زيادة بنسبة ٣٠٪ عما كان قائما في العام الماضي. في حين أن مناطق واسعة في إسرائيل ما تزال محرومة من السرعة الكبيرة للانترنت.

ومن استنتاجات الاستطلاع، أن ٣٨٪ من الأزواج الشابة الجديدة، التي شاركت في الاستطلاع، قالوا إنهم تعرفوا على شريك حياتهم عبر شبكة الانترنت، مقابل نسبة ٣٢٪ في العام قبل الماضي- ٢٠١٤. كذلك أشار الاستطلاع إلى ارتفاع نسبة رواد الانترنت، الذين يشترون حاجيات عبر الشبكة، وحسب التقدير فإن ٢٥٪ من مستخدمي الانترنت اشتروا عبر الشبكة بهذه الوتيرة أو تلك، وقال ٦٥٪ من الذين يشترون إنهم يفضلون الشراء فقط من مواقع إسرائيلية.

واشكى قرابة ٧٠٪ من رواد الانترنت من اختراقات لحساباتهم، أو محاولات لاختراق حساباتهم، إلا أن نسبة قليلة شعرت بالضرر. كما يظهر من الاستطلاع أن استخدام الهواتف الخليوية المتطورة بات على حساب مشاهدة التلفزيون، وقال ثلثا القاصرين إنهم حتى حينما يشاهدون التلفزيون، يكون تركيزهم في الهاتف المتطور أكثر.

### وزارة المالية الإسرائيلية تحذر:

## ارتفاع النمو الاقتصادي في إسرائيل راجع إلى «عوامل مؤقتة»!

«النمو في الربع الثالث ارتفع بنسبة ٣٫٢٪» - وزارة المالية تحذر من أن عوامل ليست دائمة مثل الارتفاع الحاد في شراء السيارات لن تدوم وستعيد النمو إلى وتيرة أقل

«محافظة بنك إسرائيل: الوضع الاقتصادي جيد وعلى الحكومة أن تستغل الظرف لزيادة محفزات النمو» - فلوغ تحذر: ثمار النمو لم تصل إلى كافة الشرائح بشكل متساو، وسياسة الحكومة لا تسد الفجوات الاجتماعية» - دين العائلات العام ارتفع بنسبة ٥٫٦٪ - التضخم في ١١ شهرا انخفض بنسبة ٠٫٢٪ - ويضمن تضخما سلبيا للعام ٢٠١٦

حذرت وزارة المالية الإسرائيلية في تقرير جديد لها، من أن وتيرة النمو الحاصلة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، والتي قلت كل توقعات النمو السابقة، تساهم فيها عوامل اقتصادية مؤقتة وليست دائمة. في الوقت نفسه دعت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ الحكومة إلى الاستفادة من «الوضع الاقتصادي الجيد»، باتباع سياسة اقتصادية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي أكثر. وفي المقابل، فإن تقرير بنك إسرائيل المركزي يدل على ارتفاع ديون العائلات في هذا العام بأكثر من ٥٫٦٪، وخلال خمس سنوات بنسبة ٣٥٪.

وجاءت تحذيرات وزارة المالية، بعد أيام من إعلان مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن نمو الاقتصاد الإسرائيلي شهد في الربع الثالث من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٣٫٢٪، استمرارا لارتفاع في الربع الثاني بنسبة ٣٫٣٪، وفي الربع الأول بنسبة ٢٫٩٪. وأشار مكتب الإحصاء إلى أن الاستهلاك الفردي ارتفع بوتيرة أقل في الربع الثالث، بنسبة ٢٫٩٪، مقابل نسبة حادة- ٩٫٣٪ في الربع الثاني، و ٦٫٣٪ في الربع الأول.

وقالت وزارة المالية إن ارتفاع الاستهلاك الفردي في الربع الثالث يدل على أن عوامل قائمة قد لجمت هذا الارتفاع، وأشارت بشكل خاص إلى الارتفاع الحاد في شراء السيارات الجديدة، التي كما يبدو ستسجل هذا العام ذروة غير مسبوق، بنحو ٣٠٠ ألف سيارة، بعد أن تم بيع ٢٨٠ ألف سيارة، حتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي. وتقول الوزارة إن شراء السيارات، إضافة إلى عوامل مؤقتة أخرى، انعكست على وتيرة الاستهلاك الفردي، وبالتالي على نسب النمو، وأشارت إلى أنه على الرغم من الارتفاع الحاصل، إلا أن الأشهر القليلة الأخيرة، كان فيها بيع السيارات بأقل مما كان في النصف الأول من العام الجاري.

وأضافت الوزارة أن الارتفاع الحاصل في الاستهلاك الفردي، ساهم هو أيضا في الفائض الحاصل في خزينة الضرائب، إذ تواصل تقارير سلطة الضرائب الإشارة إلى أن الفائض عن التقديرات المعدلة، سيكون أكثر من ٦ مليارات شيكل، بمعنى أكثر بنحو ١٣ مليار شيكل عن التوقعات الأولى، التي على أساسها جرى إعداد ميزانية العام ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية اعتادت على نشر تقارير سوداوية وتحذيرات من مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي، في الفترة التي تسبق اقرار الموازنة العامة في الكنيست، تحذيفا من أن التقارير «الإيجابية» قد تجعل الكتل النيابية، وأحيانا الحكومة، تبادر إلى رفع سقف مطالبها من الميزانية، وخاصة رفع سقفها العام من أجل زيادة الصرف في نواح مختلفة. إلا أنه منذ نهاية النصف الثاني من العام الجاري، بدأت تظهر معطيات اقتصادية تقلب الكنيس من توقعات المؤسسات المالية الرسمية السابقة، وبشكل خاص في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وبناء عليه فإن الوزارة، كما يبدو، تسارع إلى هذه التحذيرات كي لا تخلق حالة انفراج في ظل أبحاث الكنيست لإقرار الموازنة العامة للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، إذ من المتوقع أن يصوت الكنيست نهائيا على هذه الميزانية يوم الأربعاء من هذا الاسبوع.

#### فلوغ تمتدح وتحذر

في المقابل، فإن محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ قالت في مؤتمر اقتصادي لصحيفة "دي ماركز" الاقتصادية، التابعة لصحيفة "هارتس"، إن الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة جيدة، وهو يتمتع بمعطيات جيدة، وأيضا من أجواء عالمية اقتصادية عالمية ضعيفة، فمعطيات النمو في الربع الثالث تدعم تقديرات البنك المركزي، بينما سوق العمل تشهد ثباتا قويا، إذ إن نسبة البطالة في الأقل تاريخيا، وتبلغ نسبة البطالة في هذه المرحلة حوالي ٤٫٩٪.

أما بالنسبة للتضخم المالي، فقالت فلوغ إنه في حال لم يتواصل انخفاض أسعار الطاقة، وأسعار البضائع المختلفة، فمن شأن التضخم أن يعود إلى وتيرة ارتفاع، خلافا لما هو قائم في السنوات الثلاث الأخيرة، التي يسجل فيها التضخم ما بين صفر بالمئة وتراجع إلى ما دون الصفر.

وتابعت فلوغ قائلة إن الوضع الاقتصادي الجيد القائم، يحتم على الحكومة أن تغير في سياساتها الاقتصادية، وتقدم دفعا أكثر لمحفزات النمو الاقتصادي، وحسب فلوغ، فإن هذا يتطلب تغيرات في المبنى الاقتصادي الإسرائيلي، والاستمرار في تقليص الأنظمة البيروقراطية التي تتفك عائقا أمام فتح استثمارات أكثر، وتنعكس سلبا على حجم المنافسة في السوق، إضافة إلى زيادة الميزانيات في نواح عدة، وأبرزها مشاريع البنى التحتية.

وحسب فلوغ فإن نشاط حكوميا على المستوى الاستراتيجي يتضمن اصلاحات اقتصادية، ستظهر ثماره في غضون ثلاث سنوات، مشددة على ضرورة إزالة الكثير من الحواجز البيروقراطية أمام النشاط الاقتصادي الاستثماري.

وقالت فلوغ لاحقا، في مؤتمر سديروت للقضايا الاجتماعية قبل أيام، إن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة عمل على تحسين أوضاع العاملين، إلا أن وتيرة الارتفاع لم تكن متساوية بين مختلف القطاعات والشرائح. وقال فلوغ إن العامل القادر على تقليص الفجوات الاجتماعية، هو سياسة الحكومة في توزيع الميزانيات، من خلال الضرائب من جهة، وحجم المخصصات الاجتماعية من جهة أخرى.

وشددت فلوغ على أن مساهمة المخصصات الاجتماعية، في تقليص الفجوات الاجتماعية في إسرائيل متدنية جدا. وبموازاة ذلك فإن الفجوات بين معدلات الرواتب عالية جدا. وتصريحات فلوغ تستند إلى تقارير عدة، يطلقها بنك إسرائيل منذ سنوات عديدة، إلا أن حكومات بنيامين نتانيا هو الثالث، على وجه الخصوص، تواصل عملية تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما ينعكس على تخفيض مداخيل الخزينة العامة، وبالتالي فإن الحكومة إما أنها تجمد المخصصات الاجتماعية أو تخفضها.

#### ارتفاع في حجم ديون العائلات

وقال تقرير لبنك إسرائيل المركزي إن حجم ديون العائلات ارتفع في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام ٢٠١٦، بنسبة ٥٫٦٪، ما يوحي أن النسبة سترتفع أكثر مع نهاية العام الجاري، وقد تصل النسبة الكلية إلى ٦٫٦٪، وهي ثلاثة اضعاف نسبة الكائنات السكاني ٢٪ سنويا.

ويستند من تقرير البنك أن الدين العام للعائلات قد ارتفع منذ العام ٢٠١١ وحتى نهاية السنوات التاسع من هذا العام أيول، بنسبة تزيد عن ٣٥٪، وهي تعادل أكثر من ثلاثة اضعاف ونصف الضعف من الكائنات السكاني في الفترة ذاتها، إذ ارتفع الدين من ٣٧١ مليار شيكل مع نهاية العام ٢٠١١، إلى ٥٠١ مليار شيكل، مع نهاية أيول الماضي.

وقد ارتفع الدين منذ نهاية العام الماضي ٢٠١٥، بأكثر من ٢٦ مليار شيكل،



محافظة بنك إسرائيل كارنيت فلوغ.

والسبب الأبرز لهذا الارتفاع الحاد في ديون العائلات، هو استمرار ارتفاع أسعار البيوت، إلا أن البنك المركزي يقول إن ١١ مليار شيكل من اصل الزيادة الحاصلة حتى نهاية أيول، لم تكن للصرف على شراء البيوت، وإنما للصرف العام، وهذا يعد ارتفاعا بنسبة ٧٫٢٪ عن حجم الديون التي ليست للسكن.

بينما نسبة ارتفاع القروض للسكن كانت ٤٫٩٪.

ويعزز البنك هذا الارتفاع الحاد في حجم ديون العائلات إلى القروض التي تعرضها البنوك الإسرائيلية على زبائنها بنسب فائدة تعد منخفضة نوعا، وهو قطاع يشهد حالة تنافس شديدة بين البنوك، إذ أن حجم الفائدة مرتبط بالشخص، وبوضعه الاقتصادي، ومدى التزامه بتسديد الالتزامات المالية، إذ هناك قروض بنسبة فوائد بالكاد ترتفع عن ٢٪، ولكن في حالات أخرى فإن الفوائد تصل في البنوك التجارية إلى ما بين ٩٪ وحتى ١١٪. وبطبيعة الحال فإن قروض السوق السوداء أعلى بكثير.

ويحذر البنك من اتساع ظاهرة تسويق القروض، إذ أن هذا يعرض أموال البنوك إلى الخطر، في حال جرى تقصير في تسديد الالتزامات. وحسب بنك إسرائيل فإن شركات التأمين التي تشغل أموال صناديق التقاعد تفق من وراء اتساع ظاهرة القروض للعائلات.

#### تضخم سلبي في ٢٠١٦

وفي سياق متصل، أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن التضخم المالي سجل في تشرين الثاني الماضي تراجعا بنسبة ٠٫٢٪ أكثر من التوقعات، وبذلك يكون التضخم قد تراجع منذ مطلع العام وحتى نهاية الشهر الماضي بنسبة ٠٫٢٪. وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة تراجع التضخم بنسبة ٠٫٣٪.

وحسب التوقعات فإن التضخم في الشهر الأخير من كل عام يتراوح ما بين صفر بالمئة أو تراجع طفيف، وفي الحالتين فإن تراجع التضخم في الشهر الماضي يبقى التضخم "سلبيا" مع نهاية العام الجاري ٢٠١٦، وبذلك يكون هذا العام الثالث على التوالي الذي يتم فيه تسجيل تضخم "سلي".

وقالت توقعات سابقة لبنك إسرائيل المركزي إن التضخم في العام المقبل ٢٠١٧ قد يسجل ارتفاعا بنسبة ٠٫٧٪، وهذه نسبة تبقى أقل من نسبة الحد الأدنى لمجال التضخم المطلوب بموجب السياسة الاقتصادية القائمة، بما بين ١٪ إلى ٢٪.

## تقرير: الفائدة على القروض الإسكانية تضاعفت وأسعار البيوت ارتفعت بـ ٩٪

«معدل الفائدة على القروض ارتفع خلال ١٨ شهرا من ١٫٩٦٪ إلى ٣٫٧٣٪» - سعر البيت في تل أبيب يصل إلى ثلاثة أضعاف سعره في مناطق أبعد\*

إن معدل ارتفاع أسعار البيوت هذا العام وصل إلى نسبة ٨٫٨٪.

وكما في كل السنوات الماضية، فإن نسب الارتفاع الأعلى كانت في تل أبيب، بحيث بلغ الارتفاع ١٧٪، وفي منطقة تل أبيب الكبرى ككل في حدود ١٢٪، وتليها مستوطنة موديعين، بين مدينتي القدس ورام الله، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة ١١٪، بينما في القدس كانت النسبة ٨٪، أما في مدينة حيفا ومنطقتها، فإن الارتفاع كان بنسبة ٢٪، وهذا يعكس حالة الهجرة الداخلية من المدينة، أكثر من الأقاليم عليها.

ولكن ليس هذا وحده، بل إن التفاوت في أسعار البيوت بين المناطق يصل إلى ثلاثة اضعاف. فمعدل سعر البيت من أربع غرف في مدينة تل أبيب وصل إلى ٣١٥٨ مليون شيكل، وهو السعر الأعلى من دون منافس، بينما في هرتسليا المجاورة قرابة ٢٤ مليون شيكل، وفي القدس مليونا شيكل، وفي مدينة حيفا ٤٤ مليون شيكل، وفي مدينة بئر السبع جنوبا أكثر بقليل من مليون شيكل، وفي مدينة أيلات على خليج العقبة ١٨٥ مليون شيكل.

وهذا الارتفاع المتواصل في الفائدة على القروض الإسكانية، يأتي في فترة أدنى ضريبة بنكية أساسية يطرحها بنك إسرائيل وهي (٠٫٢٪)، وهي مستمرة منذ ٢٠ شهرا، ولا يبدو أن البنك سيقدم على تغييرها في الأشهر القليلة المقبلة.

وفي سياق متصل، قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن الأشهر العشرة الأولى من هذا العام شهدت تراجعا بنسبة ٨٫٧٪ في بيع البيوت الجديدة، وبلغ عددها ٢٥٥٠ بيتا. كذلك تم تسجيل تراجع في عدد البيوت التي بدأ

بناؤها في نفس الفترة، ولم ينته العمل فيها.

وقال التقرير إنه في العام ٢٠١٥ الماضي تم بيع ٣٢ ألف بيت جديد، ما يعني أن الشهرين الأخيرين من هذا العام، لا يشهد وتيرة بيع تسد الفجوة الحاصلة. وحسب التقرير ذاته، فإنه حتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي، بقي أقل من ٣١ ألف بيت جاهزا للبيع، و ٢٧٪ من هذه البيوت في منطقة الوسط، بمعنى منطقة تل أبيب الكبرى.

وفي التفاصيل حسب المناطق، فقد تراجع في الأشهر العشرة الأولى بيع البيوت الجديدة في الشمال بنسبة ٢٪، وفي منطقة القدس ١٧٪، وفي منطقة حيفا ١٦٪، بينما كان التراجع في منطقة تل أبيب ١٢٪. أما في منطقة الجنوب، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة بيع الجديدة بنحو ١٩٪.

وعلى الرغم من الفائض الحاصل في البيوت الجديدة التي لم تبع حتى هذه المرحلة، فإن الحكومة تواصل تفضيل جمهور المتدينين المترنمين ببناء أحياء خاصة بهم، في مدن وبلدات باتوا فيها أكثرية، أو قد يؤدي الوضع إلى جعلها مغلقة لهم، فقد وقعت الحكومة مع بلدية «بيت شيمش»، عند المشارف الغربية لمدينة القدس، على اتفاق يقضي ببناء ١٤ ألف بيت جديد، ٦٠٪ منها ستكون في أحياء الحريديم، الذين تحولوا إلى أغلبية ساحقة في هذه المدينة.

وعلى الرغم من أن هذه المدينة تشهد نزوحا متواصلا للعلمانيين منها، إلا أن الاتفاق تضمن بناء حيين جديدين للعلمانيين، وبينهما مركز رياضي ترفيهي كبير «كانتري كلاب»، كما يبدو في محاولة لتشجيع العلمانيين على البقاء.

# حقيقة موقف نتنياهو إزاء مستقبل القدس ومبادرة السلام العربية

**\*مبادرة السلام العربية تشكل أساسا صالحا للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين  
وإذا ما رفضت الحكومة هذه المبادرة أيضا ستظهر في نظر مؤيديها في العالم كرافضة للسلام\***



نتنياهو ومبادرة السلام العربية: "نعم" غير مرئية، تليها "لكن" كبيرة

التي جرى ضمها للقدس في نهاية حزيران ١٩٦٧ كما أسلفنا. وبما أن الجميع متفقون على أنه لا مناص من تسوية إقليمية في «يهودا والسامرة» في نطاق تسوية سلمية فإنه ما من ولا يجوز أن تكون هناك أية صعوبة بالتوصل إلى حل وسط في مناطق «يهودا والسامرة» التي ضمت للقدس. بناء على ذلك فإن الموقف القائل بأن القدس ليست موضوعا للتفاوض وأنها ستبقى إلى الأبد العاصمة الموحدة والكاملة لدولة إسرائيل، لا يعتبر ببساطة موقفاً صحيحاً كما أنه ليس واقعياً. غير أنه يتضح بأن نتنياهو وحكومته يعون ذلك في قرارة أنفسهم، فقد تخصصت الخطوط العريضة لجميع الحكومات الإسرائيلية وجميع الاتفاقات الإئتلافية، ولاحظت أنه وخلافاً للماضي (بخلاف الخطوط العريضة للحكومات رابين وشارون وأولمرت) لم يرد ذكر القدس نهائياً في الخطوط العريضة للحكومات التي ترأسها بنيامين نتنياهو (ومن ضمنها الحكومة الحالية) أو حتى في الاتفاقات الإئتلافية التي أبرمها حزب الليكود مع الأحزاب المكونة لحكومة نتنياهو الحالية.

من المرجح أن هذا التغيير ينبع من الفهم والإدراك بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام من دون تسوية جغرافية في مدينة القدس أيضاً، وأنه ينبغي أن تترك للحكومة إمكانية للتفاوض حول هذا الموضوع أيضاً، وفي الحقيقة فقد أجاب نتنياهو خلال مشاركته في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية الذي عقد في مطلع شهر تموز من العام ٢٠١٠، على سؤال بشأن مستقبل مدينة القدس بقوله: «هناك أحياء يهودية في القدس، ستبقى في مكانها ضمن أية خطة أو مشروع للسلام». من الواضح أن رئيس الوزراء نتنياهو كان يقصد بأن ثمة أحياء يهودية في القدس الشرقية ستبقى دائماً تحت السيادة الإسرائيلية. ولكن بما أن رئيس الوزراء لم يقل أن «جميع الأحياء اليهودية في القدس الشرقية ستبقى تحت سيادة إسرائيل» فهل يمكن الاستنتاج من ذلك بأن عدداً من الأحياء اليهودية في شرقي القدس لن يبقى تحت سيادة إسرائيل.

لقد سبق أن أعلنت إسرائيل عن استعدادها إعطاء الفلسطينيين مناطق بديلة مقابل المناطق التي ليس لديها استعداد للتخلي عن سيادتها فيها. كذلك فقد أعلن ممثلون رفيعو المستوى للعائلة الملكية الحاكمة في السعودية، صاحبة مبادرة السلام العربية، بأنهم يوافقون على مبدأ تبادل الأراضي. وإذا ما أخذ بنظر الاعتبار أن «جبل الهيكل» هو المكان الأكثر قدسية في العالم بالنسبة لليهود، لكن كبار علماء التوراة اليهود يحظرون دخول اليهود إلى المكان، وأن هذا المكان هو الثالث من حيث قدسيته لدى العالم الإسلامي فإنه يصبح من الجدير إجراء مفاوضات حول هذا الموضوع أيضاً تتناول على سبيل المثال إقامة هيئة دولية تتولى إدارة هذا المكان المقدس لدى العديد من الأديان، وتضمن حقوق أبناء الديانات فيه.

## مشكلة اللاجئين

إلى ذلك فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قابلة للحل أيضاً في المفاوضات.

وفي الواقع فإنه بموجب قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لجميع اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى بيوتهم القديمة، وهو ما يؤسس الفلسطينيين بناء عليه حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم في دولة إسرائيل. غير أن إسرائيل أوضحت للفلسطينيين في مناسبات كثيرة أنها ترفض بشدة تجسيد الحق المذكور داخل حدودها وأن ذلك يمكن أن يتم فقط في أراضي الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها في المناطق التي ستسحب إسرائيل منها في إطار تسوية سلمية شاملة ونهائية، وذلك لأن عودة ملايين اللاجئين إلى داخل إسرائيل سيؤدي إلى تصفية الدولة.

وقد كانت الدول العربية تعي وتدرك معارضة إسرائيل القاطعة لتجسيد حق العودة داخل أراضي دولة إسرائيل، ولذلك فقد قيدت تلك الدول تجسيد هذا الحق في إطار مبادرة السلام العربية بشرطين لا يتضمنهما قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وينتج هذان الشرطان إجراء مفاوضات حول طريقة تجسيد حق العودة المذكور، ليس بالذات بناء على القرار المذكور ذاته.

وفقاً للشرط الأول ينبغي للحل أن يكون «عادلاً» بمعنى أنه يمكن لإسرائيل القول في المفاوضات إنه ليس من العادل إعادة ملايين اللاجئين إلى أراضيها.

وفقاً للشرط الثاني ينبغي للحل أن يكون «متفقاً عليه»، بمعنى أن إسرائيل يجب أن توافق عليه، ومن ضمن ذلك على عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة والإقامة في إسرائيل، إذا ما تم الاتفاق على ذلك، ولا يدور الحديث هنا حول تنفيذ أوتوماتيكي للقرار ١٩٤. بناء على ذلك من الواضح أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أيضاً قابلة للحل في المفاوضات.

لقد سبق أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية رفضها لمبادرة السلام الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك بحجة عدم وجود بديل للمفاوضات المباشرة.

إن مبادرة السلام العربية تشكل أساساً صالحاً لمثل هذه المفاوضات، وإذا ما رفضت إسرائيل هذه المبادرة أيضاً، فإنه ستظهر في نظر مؤيديها في العالم كرافضة للسلام وهو ما سيضر بالتالي في التأييد لها.

(\*) حاصل على لقب الدكتوراة في الحقوق وخبير متخصص في شؤون القدس والأماكن المقدسة في إسرائيل. المصدر: شبكة الانترنت. ترجمة خاصة: سعيد عياش.

ترفضها رفضاً باتاً، ففي أعقاب إعادة المصادقة على هذه المبادرة في مؤتمر القمة العربية في الرياض في نهاية آذار ٢٠١٧، صرح رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، إيهود أولمرت قائلاً: «إن قمة الرياض تعتبر بالتأكيد مسالة جادة» وأكد أن إسرائيل معنية بفتح حوار مع المملكة السعودية ومع الدول العربية الراغبة في السلام مع إسرائيل.

وفي الحقيقة فقد زار إسرائيل في ٢٥ تموز ٢٠١٧ وزيراً خارجية كل من مصر والأردن كموفدين لجامعة الدول العربية، والتقى مع الزعامة السياسية لدولة إسرائيل (رئيس الوزراء، وزير الدفاع وأعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست) بهدف الشروع في مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية حول تنفيذ مبادرة السلام المذكورة ومن ضمن ذلك بين إسرائيل والدول العربية. غير أن مثل هذه المفاوضات لم تجري حتى الآن.

لقد عاد رئيس الوزراء نتنياهو وأكد (صرح بذلك في ٣٠ أيار الماضي) بأنه يؤيد حل الدولتين. إن من الواضح أن معظم الأراضي التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية العتيدة ستكون في مناطق «يهودا والسامرة» وقد سبق أن أعلنت إسرائيل في مؤتمر كامب ديفيد الثاني في تموز ٢٠٠٠، بأنها ستكون مستعدة، في نطاق التوصل إلى اتفاق سلام، للانحساب من معظم (حوالي ٩٠ في المئة) أراضي الضفة الغربية، باستثناء ثلاث كتل إستراتيجية كبيرة وهي «ريثيل»، «معاليه أدوميم» و «غوش عتصيون». إن من الممكن إذن إجراء مفاوضات مع المبدأ الأول في مبادرة السلام العربية المذكورة.

## القدس

فيما يتعلق بالقدس الشرقية، سبق أن أوضحت إسرائيل في مؤتمر كامب ديفيد أنها ستكون مستعدة في نطاق اتفاق سلام للتخلي عن سيادتها في الأحياء العربية الواقعة في الغلاف الخارجي لمدينة القدس، غير أنها ترفض بشدة التخلي أو التنازل عن سيادتها في الأحياء العربية الواقعة داخل مدينة القدس، ومن ضمن ذلك البلدة القديمة. هذا ناهيك عن أن إسرائيل غير مستعدة للتخلي بأي حال من الأحوال عن سيادتها المطلقة في ١٣ حياً يهودياً جديداً شيدت بعد حزيران ١٩٦٧ في مناطق واقعة ضمن حدود الضفة الغربية جرى ضمها إلى مدينة القدس، وفي «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف) وحائط المبكى والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون والتي تقع كاتبتها في بلدة القدس القديمة وجوارها.

إن من غير الممكن التوصل إلى اتفاق سلام بيننا وبين الفلسطينيين بدون مفاوضات، ذلك لأن لكل طرف بطبيعة الحال مصالح مختلفة ووجهة نظر مغايرة حول الجوهر المرغوب لاتفاق السلام بينهما. إن من حق إسرائيل التمسك بمبدأ وحدة القدس إلى الأبد، ولكن نظراً لأن الفلسطينيين يتبنون موقفاً معاكساً، ولأنهم مصررون على إعادة تقسيم القدس من جديد، وإقامة عاصمة دولتهم في شطرها الشرقي، فإنه لا مناص من إجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية في مدينة القدس أيضاً. كذلك فقد تعهدت إسرائيل بذلك في اتفاقية أوسلو (١٩٩٣/٩/١٣) وذلك في نطاق المفاوضات حول التسوية الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين.

تجدد الإشارة في هذا السياق إلى أن الجمهور الإسرائيلي وزعماءه وسعوا القدسية المنسوبة للقدس القديمة (التي امتدت في فترة الهيكل الثاني على مساحة تبلغ حوالي ربع كيلو متر مربع - ٢٥٠ دونم فقط) وسحبوا هذه القدسية ليس فقط على القدس الغربية وإنما أيضاً على كامل المنطقة

دكتاتورية تستند إلى حكم أقلية تقمع الأغلبية. ففي نهاية هذا الطريق أيضاً ستكون في انتظارنا دولة عربية تمتد من النهر إلى البحر، ولربما تسبق ذلك أيضاً مقاطعة دولية، أو حمام دماء، أو كلاهما معاً!

## أهمية مبادرة السلام العربية

على هذه الأرضية يجدر بنا أن نبين مرة وإلى الأبد بأن من الصعب المبالغة في أهمية مبادرة السلام العربية وإن كانت تصحح لأن تشكل بالتأكيد أساساً لمفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وكانت مبادرة السلام هذه ذاتها قد أقرت مجدداً من قبل الدول العربية في قمته التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض، في نهاية شهر آذار للعام ٢٠٠٧، والتي تتالف من البنود الأربعة التالية:

إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها (ومن ضمن ذلك هضبة الجولان وجنوب لبنان والقدس الشرقية) إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على جميع الأراضي المذكورة (ومن ضمن ذلك قطاع غزة) تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

في مقال تحقيق البنود الثلاثة المشار إليها، تعلن جميع الدول العربية عن إنهاء النزاع الإسرائيلي - العربي، وموافقتها على إقامة علاقات سلام شامل مع إسرائيل.

ويشار إلى أن مبادرة السلام ذاتها مقبولة لدى جميع الدول العربية والإسلامية (٥٦ دولة)، ما عدا إيران. وعليه، فإن التوصل إلى اتفاق سلام يستند على هذه المبادرة سيحقق لإسرائيل للمرة الأولى منذ قيامها اعترافاً بوجودها كدولة من جانب جميع الدول العربية والإسلامية وسائر الدول والجهات المؤيدة لها، واعترافاً دولياً للمرة الأولى أيضاً بسيادة إسرائيل في القدس الغربية كعاصمة لها. إن من شأن مثل هذا الاتفاق أن ينهي ٤٩ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية («المناطق المدارة») وللشعب الفلسطيني القاطن في هذه الأراضي.

إن الحديث لا يدور هنا حول تهدئة ووقف لإطلاق النار أو اتفاقية انتقالية كما هو مألوف حتى الآن بين إسرائيل والفلسطينيين، وإنما حول إنهاء النزاع وإبرام اتفاقية سلام شامل.

ولم يعد الحديث يدور حول معاهدة سلام بين إسرائيل وبين دولة عربية واحدة (مثل معاهدة السلام مع مصر أو معاهدة السلام مع الأردن)، وإنما حول معاهدة سلام مع كل الدول العربية مجتمعاً. كذلك فإن الحديث لم يعد يدور حول مشروع حل أكاديمي أعده باحث أو سياسي أو طاقم من الشخصيات العامة أو الخبراء غير الرسميين (مثل مبادرة جنيف) وإنما حول مشروع حل أقرته السلطات الرسمية في ٢٢ دولة عربية، وتؤيده جميع الدول الإسلامية في العالم ما عدا إيران.

إن من المألوف القول لدينا بأنه لا يوجد لدى الفلسطينيين شريك جدي لصنع السلام مع دولة إسرائيل، ولكن لا يمكن لـ ٢٢ دولة عربية أن تكون شريكاً من هذا النوع؟

على الرغم من ذلك فإنه لم تبدأ حتى الآن مفاوضات في هذا الصدد بين إسرائيل وبين الفلسطينيين والدول العربية. ومع ذلك، ورغم أن مبادرة السلام العربية بصيغتها الحالية، ليست مقبولة لدى إسرائيل، إلا أن هذه الأخيرة لم

## بقلم: شموئيل بركوفيتش (\*)

### آخر الوقائع

طرحت مبادرة السلام العربية مجدداً في الأونة الأخيرة على بساط البحث في إسرائيل، وحسناً أنه جرى ذلك.

ففي الثلاثين من أيار ٢٠١٦، وفي خطاب ألقاه في مراسم أداء يمين الولاة من جانب أفغدور ليرمان إثر تعيينه في منصب وزير الدفاع، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو: «أود أن أبين بأنني ملتزم بتحقيق السلام مع جيراننا الفلسطينيين ومع جيراننا العرب كافة... إن مبادرة السلام العربية تتضمن مكونات وعناصر إيجابية يمكن أن تساهم في إجراء مفاوضات بناءة مع الفلسطينيين. نحن مستعدون لإجراء مفاوضات مع الدول العربية بشأن تحديث المبادرة المذكورة بحيث تعكس التغييرات الدراماتيكية التي حدثت في منطقتنا منذ العام ٢٠٠٢، على أن تحافظ على الهدف المتفق عليه المتمثل في حل دولتين لشعبيين».

لكن بعد مرور أسبوعين فقط، وفي ١٣ حزيران ٢٠١٦، صرح نتنياهو في جلسة وزراء الليكود بأنه لن يوافق أبداً على قبول مبادرة السلام العربية كأساس للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

في المقابل، وفي أواسط شهر تموز من هذا العام، قام وفد سعودي برئاسة اللواء المتقاعد أنور عشققي، بزيارة إلى إسرائيل. وقد التقى الوفد السعودي مع مدير عام وزارة الخارجية السابق دوري غولد، ومع منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية (المحتلة)، الجنرال يوفاف مردخاي، كما التقى مع مجموعة من أعضاء الكنيست المنتهين للمعارضة وذلك «بغية تشجيع السجال في إسرائيل حول المبادرة العربية».

وكانت الفترة الأخيرة قد شهدت ازدياداً في الضغوطات الدولية على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل استئناف المفاوضات بين الطرفين، وطرحت في هذا السياق مبادرات مثل مبادرة السلام الفرنسية، والتي أيدتها جميع دول الاتحاد الأوروبي، وتدعو المبادرة إلى عقد مؤتمر دولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والجانب الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن الإحباط الفلسطيني المستمر جراء عدم وجود عملية سلمية من هذا القبيل، تؤدي إلى تحقيق التطلمات الوطنية للفلسطينيين في إطار فكرة «دولتين لشعبيين»، يشكل أحد العوامل الرئيسة للانتفاضة الفلسطينية الحالية، والتي تصير الحكومة الإسرائيلية على التقليل من خطورتها وتعتبها بأنها مجرد «موجة إرهاب» ليس إلا. كما لو أن ضحايا هذا العنف الفلسطيني ينشغلون فقط في مسألة ما إذا كانوا قد تضرروا جراء موجة إرهاب أو جراء الانتفاضة. وتبدل الحكومة الإسرائيلية من جهتها جهوداً كبيرة من أجل منع الهجمات وذلك وفق الشعار المعروف القائل: «إن ما أخذ بالقوة لا يؤخذ إلا بقوة أكبر».

بناء على ذلك فقد علمنا في الأيام الأخيرة أنه جرى إقامة مركز جديد للشرطة ونشر ١٢٠٠ شرطي في مختلف الأحياء العربية في القدس الشرقية. غير أن جهات أمنية وإستخبارية عديدة كانت قد عبرت عن رايها القائل بأن قمع «الإرهاب» الفلسطيني لا يحتاج فقط إلى استخدام القوة، وإنما هناك ضرورة وحاجة لمعالجة العامل الرئيس في اندلاع موجة «الإرهاب» الفلسطيني الأخيرة، وهو عدم وجود مفاوضات سياسية تمنح الفلسطينيين «أفقاً سياسياً» وأملاً في تحقيق تطلماتهم الوطنية عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وكان ملك الأردن عبد الله قد صرح أيضاً (في مقابلة مع صحيفة «الدستور» الأردنية نشرت في ١٥ أيار الماضي) بأن «الجمود السياسي وتضالُل فرص حل الدولتين إنما يؤيدان فقط إلى تصعيد التوتر في المنطقة».

كذلك يشعر الجمهور في إسرائيل بالقلق جراء الجمود في مفاوضات السلام وعدم طرح رؤية سياسية واضحة من جانب الحكومة الإسرائيلية الحالية. صحيح أن رئيس الوزراء نتنياهو أقر بفكرة «دولتين لشعبيين» في خطابه الشهير في جامعة بار إيلان في ١٥ حزيران ٢٠٠٩، غير أن نتنياهو أعلن في حملة الإنتخابات الأخيرة بأنه يعارض حالياً إقامة دولة فلسطينية. كذلك صرح نتنياهو في مقابلة مع إحدى محطات التلفزة الأميركية، في ١٩ آذار ٢٠١٥، بأن الوقت لم يحن بعد لتجسيد هذه الفكرة، وأن الظروف الجديدة التي نشأت في منطقتنا لا تتيح القيام بذلك في الوقت الحالي.

إن عدم تجسيد هذه الفكرة بالسرعة الممكنة، وبالإسناد عن طريق التوصل إلى تسوية إقليمية في «يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والتخلي عن معظم القرى الفلسطينية التي جرى ضمها لمدينة القدس في أواخر حزيران من العام ١٩٦٧ (والقدس الشرقية)، يشكل خطراً، ليس فقط على أمننا الشخصي كعامل محفز لـ «الإرهاب» الفلسطيني المستمر، وإنما أيضاً على الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل!

تجدد الإشارة في هذا السياق إلى الأقوال التي أدلى بها الكاتب عاموس عزوز في محاضرة ألقاها في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا في كانون الثاني من العام ٢٠١٣ والتي جاء فيها قوله: «إن لم تمع هنا دولتان وبسرعة، فإن من المحتمل جداً أن تؤدي إعاقة قيام دولة عربية تمتد من نهر الأردن إلى البحر المتوسط، إلى سيطرة مؤقتة لسلطة دكتاتورية يقودها يهود متعصبون. دكتاتورية ذات سمات عنصرية تقمع بقية من حديد السكان العرب ومعارضها اليهود على حد سواء. إن مثل هذه الدكتاتورية لن تعمّر طويلاً. ويمكن القول إنه لم يسبق أن عمرت طويلاً في العصر الحديث أي

من إصدارات «مدار»

## يائير أرون

## المرقرة، «الإنبعاث»، النكبة

ترجمة: أسعد زغبى



من إصدارات «مدار»

## التخطيط الإسرائيلي في

## القدس

استراتيجيات السيطرة والهيمنة

يوسف رفيق جبارين

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

التفكير النقدي والنقد البناء من المنهج  
مراجعات نقدية وأصيلة

## متابعات

### غالبية اليهود الأميركيين مذعورة من انتخاب ترامب

ذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية عديدة أن أغلبية اليهود الأميركيين لم يصوتوا في انتخابات الرئاسة، التي جرت الشهر الماضي، لصالح الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، وإنما للمرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون.

وعبر الكثير من اليهود الأميركيين عن تخوفهم من النزعات العنصرية والمعادية للأقليات التي بثتها حملة ترامب الانتخابية، علما أن ترامب نفسه يعلن عن تأييده الكبير ليس لإسرائيل وحسب، وإنما لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وقد عين سفيرا في تل أبيب، هو محاميه اليهودي الأميركي اليميني المتطرف، ديفيد فريدمان، الذي يعلن رفضه لقيام دولة فلسطينية.

ويعكس الأجواء السائدة بين معظم اليهود الأميركيين، عالم الاجتماع المتخصص في دراسة المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة، البروفسور ستيفن كوهين، وهو يهودي أميركي هاجر إلى إسرائيل لكنه يقضي معظم وقته في الولايات المتحدة ويدرس في جامعاتها.

ونقلت صحيفة "ماكور ريشون" (يمينية) يوم الجمعة الماضي عن البروفسور كوهين قوله إن "قياديين يهودا أميركيين رواوا لي أنه منذ انتخاب ترامب رئيسا، فإنهم يستيقظون عدة مرات في الليل وهم يرتعدون ويتصبب العرق منهم، بسبب كوابيس رهيبية. لم أسمع أبدا أحدا لديه رد فعل كهذا على نتائج انتخابات، مهما كانت محل خلاف. وذعر اليهود الأميركيين هو بعدة مستويات، وأصبحوا يشعرون بأنه فجة بات مخيفا أن تكون يهوديا في الولايات المتحدة".

وأوضح كوهين أن "الغالبية الساحقة من يهود الولايات المتحدة، ٨٠٪ على وجه الدقة، ليسوا أرثوذكسيين، و ٨٠٪ من اليهود غير الأرثوذكسيين دعموا كلينتون. والوضع معاكس بين الأرثوذكسيين، ٨٠٪ منهم صوتوا لصالح ترامب".

وعن سبب خوف الغالبية العظمى من اليهود الأميركيين من انتخاب ترامب، قال كوهين إن "ترامب يمثل أجندة استبدادية ترتبط بنزعات قومية بيضاء جديدة أخذة بالتشكل في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة"، وأضاف أن "اليهود في الولايات المتحدة يرون فيه معارضا لحقوق الأقليات، وهذا أمر هم حساسون حياله جدا. واليهود لا يعتمدون عليه في السياسة الخارجية، وبالنسبة لهم، بإمكان ترامب أن يقود إلى حرب عالمية".

وأشار كوهين إلى أن زواج ابنة ترامب من يهودي وتوهمها لا تعدى مخاوف اليهود الأميركيين. ف"اليهودية الأميركية ليست قبيلة من هذه الناحية. وكون إيفانكا وزوجها يهوديين لا يعني أنهما جيدان. وبالنسبة ليهود الولايات المتحدة هما يدفعان قيما ليست ليبرالية. والزواج، جارد كوشنر، جاء من عائلة يهودية غنية جدا، من أعلى نخبة أثرياء".

**سرعة جديدة، تهود ذاتي**

زار كوهين إسرائيل، الأسبوع الماضي، من أجل المشاركة في مؤتمر يقعده "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، بعنوان "حدود الهوية اليهودية"، واستعرض خلال المؤتمر بحثا أعده بعنوان "التحول إلى اليهودية – الطريق الحاخامية والطريق الذاتية".

ووفقا للبحث الذي أجراه كوهين، فإن هناك ظاهرة أخذت بالانتشار في السنوات الأخيرة، وهي أن أميركيين يتهدون من دون عبور مسار التهويد على أيدي حاخامين، أي من دون الاحتياج إلى وساطة أي حاخام من أي تيار يهودي، وهؤلاء بطبيعة الحال هم بالأساس من تزوجوا من يهود وتبنوا هوية يهودية.

ووفقا لنتائج استطلاع "بيو"، الذي أجري آخر مرة في العام ٢٠١٣ وأجري من خلاله مسح لليهود في الولايات المتحدة، فإن نحو ٢٠٠ ألف من الذين يعرفون أنفسهم بأنهم يهود لم يولدوا للوالدين يهوديين، ومن بين هؤلاء ٨٠ ألفا يهودوا بهذه الطريقة أو تلك بواسطة حاخام، بينما ١٢٠ ألفا غيرهم "قُربوا في مرحلة مبكرة في حياتهم بتبشير هويتهم الدينية (إلى اليهودية)، وهذا لم يحدث بواسطة توجيه من حاخام أو بضلع حاخام" وفقا لكوهين.

وأضاف كوهين أن "سرعة جديدة أخذت بالانتشار وهي التهود بشكل شخصي، والمتهودون الجدد أكثر من المتهودين بواسطة حاخام". كما أنه بين المتهودين بواسطة حاخام، وعددهم ٨٠ ألفا، من لم يفعلوا ذلك بواسطة حاخام أرثوذكسي، ما يعني أنه بموجب قوانين إسرائيل لا يعترف بهم بأنهم يهود.

لكن هؤلاء المتهودين الذين لم يتجاوزوا أي مسار تهويد رسمي أرثوذكسي أو غير أرثوذكسي، يعتبرون كيهود في جميع الاستطلاعات والإحصاءات لفرض الأبحاث، وقال كوهين إن "علماء الاجتماع ينظرون إليهم على أنهم يهود. بالطبع توجد لدينا حدود. "اليهود المسيانيون"، مثلا، لا يعتبرون يهودا بالنسبة لنا".

وأضاف أنه "من الجهة الأخرى، فإن رجالا ونساء غير يهود وفقا للشريعة ولكنهم قرروا تبني ديانة أزواجهم، تتعامل معهم كيهود. لا يوجد "سُهدرين أو علماء اجتماع" يجلسون ويقررون من يعتبر يهوديا ومن لا يعتبر. وفي أبحاث معينة أجريتها، استخدمت ثلاثة باحثين من أجل أن يدققوا في المستطلعين ويثبتمو ما إذا كانوا يهودا أم لا".

وقال كوهين إن المتهودين بواسطة حاخام يتميزون بتمسك باليهودية وبالتدين بمستوى عال وأكثر من اليهودي الأميركي العادي. وفي المقابل، فإن مستوى الارتباط بالدين لدى "المتهودين الذاتيين" يشبه ارتباط اليهودي الأميركي العادي بالدين. إلا أن "المتهودين الذاتيين"، الذين يتهودون بسبب الزواج من يهودي أو يهودية، "يتخذون قرارا عن وعي بتربية أولادهم كيهود، وذلك خلفا لزواج يهود عاديين الذين لا يحدث لديهم غالبا أمر كهذا".

وأعتبر كوهين في ختام بحثه أنه "بالنسبة للعائلة اليهودية والجياليات اليهودية، فإن "المتهودين الحاخامين" هم أمر رائع، ولكن المتهودين ذاتيا" أيضا بإمكانهم أن يسهموا كثيرا في مجتمعهم. ومع ٧٢٪ من اليهود غير الأرثوذكس الذين يتزوجون من غير يهود، فإن تهود غير اليهود، بصورة مثالية على أيدي حاخامين ولكن إذا كان الأمر ضروريا فيدون الحاخامين، هو أمر جيد لمستقبل الشعب اليهودي".

يسود قلق في إسرائيل إزاء إبرام مصر، مؤخرا، صفقات شراء أسلحة بشكل واسع، وتتردد تساؤلات في تل أبيب حول حاجة مصر، وغايتها بالأساس، من شراء هذه الأسلحة، وخاصة البوراج والغواصات والطائرات الحربية. ويتصاعد التوجس الإسرائيلي خصوصا بسبب إبرام صفقات كهذه مع روسيا وفرنسا، وليس مع الولايات المتحدة فقط، وهو الأمر الذي يدفع الإسرائيليين إلى التساؤل حول ما إذا كانت مصر تسعى إلى التحرر من حلفها مع أميركا.

ووفقا لدراسة صدرت أخيرا عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، فإن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، انشغل منذ صعوده إلى الحكم "بعملية تسلح شاملة ومتجددة"، ورصدت الدراسة وصول السفينة الهجومية البرمائية الجديدة من طراز "ميسترال"، وتحمل اسم "جمال عبد الناصر" إلى ميناء الإسكندرية، في ٢٥ تموز الماضي، وسفينة أخرى من الطراز نفسه تحمل اسم "أنور السادات"، إلى الميناء نفسه، في ٢ تشرين الأول الفائت.

واعتبرت الدراسة أن "وصول هاتين السفينتين يدل على مرحلة أخرى من سعي مصر إلى إعادة تسلح مصر بصورة شاملة، في السنوات الأخيرة. وهي تشير أيضا إلى مرحلة هامة في محاولات مصر تنويع مصادر أسلحتها، والتحرر من تعلقها المصري بالولايات المتحدة".

وكانت مصر قد حصلت بين العامين ١٩٤٨ - ٢٠١٥ على مساعدات أميركية بمبلغ ٧٦ مليار دولار، بما في ذلك مساعدات سنوية بمبلغ ١٫٣ مليار دولار منذ العام ١٩٨٧، وذلك في أعقاب اتفاقية السلام التي أبرمتها مصر مع إسرائيل برعاية أميركية.

واقترنت الدراسة عن تقرير لمكتب مراقبة الدولة في الولايات المتحدة من العام ٢٠٠٦، أن المساعدات الأميركية شكلت ٨٠٪ من تكلفة مشتريات مصر للأسلحة. وتكرر هذا المعطى في تقرير مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي، صدر في العام ٢٠١٣. وقال التقرير الأخير إن المساعدات العسكرية الأميركية لمصر تشكل ثلث ميزانية الأمن المصرية.

إلا أن استخدام قوات الأمن المصرية لدبابات وقنابل غاز من صنع أميركي في تفريق المظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة، خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أثار انتقادات في الولايات المتحدة وتعلات في أعقابها دعوات إلى إعادة النظر بالمساعدات المقدمة إلى مصر.

#### السيسي يضع خطة تسلح

تشير الدراسة الإسرائيلية إلى أن مصر وضعت خطة تسلح شاملة جديدة، في نهاية العام ٢٠١٢. وبعد تعيين الرئيس السابق، محمد مرسي، للجنرال السيسي وزيرا للدفاع، وأعلنت مصر، بعد شهر من هذا التعيين، عن أن ألمانيا وافقت على بيعها غواصتين من طراز ٢٠٩، وذلك في موازاة استمرار الدعم الأميركي وتطبيق صفقات أسلحة جرى توقيعها في وقت سابق.

وصصلت مصر بموجب هذه الصفقات مع الولايات المتحدة على عشرين طائرة مقاتلة من طراز F-١٦C/D، وعشر طائرات مروحية مقاتلة من طراز "باتشي" AH-٤٤D، وقطع تركيب ١٢٥ دبابة يتم تركيبها في مصر.

لكن في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أسقط مرسي، في تموز العام ٢٠١٣، وأصبح السيسي الحاكم الفعلي إلى حين انتخابه رئيسا، في حزيران العام ٢٠١٤، قررت إدارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، تجديد العقود مع مصر ووقف فوري لتزويد مصر بأية مساعدات عسكرية أخرى، احتجاجا على تراجع مصر عن طريق الديمقراطية وعلى قمع الجيش لمظاهرات سلمية.

وتراجعت الولايات المتحدة، التي امتنعت عن وصف عزل مرسي بـ"الانقلاب"، عن تجديد المساعدات العسكرية لمصر تدريجيا، في العام ٢٠١٥، إلا أنه منذ تولي السيسي منصب الرئاسة جرى توسيع خطة التسلح، وبدأت مصر تتجه أكثر إلى دول أخرى مصدرة لأسلحة، مثل روسيا وفرنسا.

واعتبرت الدراسة أنه في هذا السياق كانت روسيا أول دولة غير عربية يزورها السيسي في أعقاب عزل مرسي. وسبقت هذه الزيارة تقديرات حول صفقة تشتري من خلالها مصر أسلحة روسية بمبلغ ملياري دولار، وأشارت وسائل الإعلام المصرية حينذاك إلى أن زيارة السيسي لموسكو تشير إلى أنه "يوجد تأييد كبير لأن تنوع القاهرة مزودها بالسلح".

ولم يتم الإفصاح عن تفاصيل دقيقة حول صفقة كهذه، لكن الصحافة الروسية ذكرت عدة منظومات أسلحة وتقديرات حول حجم هذه الصفقة التي تراوحت ما بين مليارين إلى ٣٫٥ مليار دولار، لكن حتى شهر تشرين الأول الماضي لم تخرج هذه الصفقة إلى حيز التنفيذ، ويصعب معرفة ما تم الاتفاق عليه.

رغم ذلك، أشارت الدراسة الإسرائيلية إلى أنواع أسلحة محتملة تضمنتها الصفقة:

أولا: ما بين ٤٦ - ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز MIG-٢٩M/٢٩M٢، ووفقا لمصادر روسية سيبدأ تزديها لمصر في العام ٢٠١٧.

ثانيا: منظومات دفاع جوي بعيدة المدى (٣٠٠٥) وقادرة على اعتراض صواريخ باليستية. وحسب مصادر روسية فإن هذه المنظومة موجودة في مصر وتعمل منذ العام ٢٠١٤، لكن إسرائيل تعتبر أن هذه تقارير مبالغ فيها.

ثالثا: ٥٠ طائرة مروحية مقاتلة من طراز KA-٥٢، وكانت هذه جزءا من صفقة شراء السفن الهجومية البرمائية من طراز "ميسترال" الفرنسية الصنع، لكن ليس واضحا ما إذا كانت مصر قد اشترت المروحيات البحرية.

#### دراسة إسرائيلية جديدة:

# إسرائيل لا يمكنها تجاهل التهديد الكامن في التسلح المصري الهائل!



السفينة جمال عبد الناصر، تبحر من فرنسا إلى الإسكندرية.

خلفية قلق إسرائيل من المس بالحرب التي تخوضها مصر ضد الجهاديين في سيناء.

وبالفعل، تراجعت الولايات المتحدة، بحلول نهاية العام ٢٠١٥، عن تجديد كافة صفقات الأسلحة التي أبرمتها مع مصر. وحصلت مصر على مروحيات "باتشي" وطائرات F-١٦ وصواريخ "هاربون" المضادة للسفن. كما تم استئناف عملية تركيب ١٢٥ دبابة من طراز "أبرمس" في مصر. وخرجت إلى حيز التنفيذ صفقة جديدة بتزويد مصر ب٧٦٢ ناقلة جند مدرعة أخرجت من احتياطي الجيش الأميركي، في بداية العام الحالي، وذلك إضافة إلى تمسك الولايات المتحدة بمنح مصر مساعدات أمنية سنوية بمبلغ ١٫٣ مليار دولار.

#### توجس إسرائيلي

سعت الدراسة الإسرائيلية إلى محاولة استيضاح أسباب تسلح مصر بهذا الحجم الكبير، واعتبرت في هذا السياق أن مصر درجت على الإشارة إلى وجود تهديدات أمنية في جبهاتها العديدة "كمبرر لعمليات شراء أسلحة كبيرة ومتنوعة"، وأشارت فرنسا أيضا، في سياق صفقات الأسلحة، إلى احتياجات مصر الملحة بسبب "التهديدات الماثلة أمامها".

لكن التوجس الإسرائيلي كبير إزاء صفقات الأسلحة التي أبرمتها مصر في السنوات الأخيرة، وكذلك بسبب تنوع مصادرهما. وقالت الدراسة إنه "من الصعب تشخيص التهديدات على مصر التي بالإمكان الرد عليها بواسطة ٣٢٠ طائرة ١٦-F١ الموجودة بحوزة سلاح الجو المصري، ولكن بالإمكان هزم هذه التهديدات بواسطة ٢٤ طائرة "رافال".".
وأردفت الدراسة أن "اعتقادا آخر غير معقول هو أن غاية انغماس مصر بمشتريات الأسلحة الأخيرة ليس من أجل الرد على أوضاع طارئة داهية أو تهديدات أمنية استثنائية، وإنما من أجل إرسال رسالة إلى حليفها الولايات المتحدة، والتفسير الذي يوجهه أن توجه مصر إلى فرنسا وروسيا هو صفة للولايات المتحدة يصعب أقوى عندما ندخل دول الخليج إلى المعادلة، إذ أن عدم دعم أميركا للرئيس حسني مبارك خلال "الربيع العربي" أثار غضب دول الخليج، التي تعتبر حليفة للولايات المتحدة".
وتابعت الدراسة أنه "في أعقاب ذلك، فإن دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، تسعى إلى التدخل واستغلال الخلاف الجديد بين مصر والولايات المتحدة، لكن على الرغم من التقدير بأن مشتريات الأسلحة الكبيرة التي نفذتها مصر غايتها إرسال رسالة مدوية إلى الولايات المتحدة وتنويع مصادر مشترياتها مقنع. إلا أن هذا النشاط المصري بحاجة إلى تفسير آخر".

وحسب الدراسة الإسرائيلية، فإنه "لا يعقل أن حجم وتنوع هذا الكم من المشتريات والتبذير غايته إرسال رسالة سياسية إلى دولة كهذه أو تلك فقط. إذ أنه يتوقع أن تكون لهذه المشتريات تبعات هائلة على الجيش المصري من النواحي التنظيمية واللوجيستية والعقائدية. فرغم أن تنويع مصادر الأسلحة يبدو فكرة جيدة، إلا أنه يعقد الأمور من حيث التنظيم العسكري، وزعم أن للجيش المصري تجربة في التنوع، إذ أن سلاحه الجوي استخدم طائرات "ميراج" و"ميج" في الآن نفسه، لكن مشتريات جديدة ستضع أمامه مشاكل هائلة".

وأردفت الدراسة أن "وجود سلاح جو عصري مسلح بأكثر من ٢٠٠ طائرة F-١٦، إلى جانب طائرات "رافال" فرنسية، و"ميج ٢٩" روسية، سيواجه تحديات كبيرة في صيانتها. إذ أن كل واحدة من هذه الطائرات تحمل أنواعا مختلفة من الصواريخ والقذائف ولا يمكن التبادل بينها، ولا يمكن تبادل عرقة أو برغي واحد بين الطائرات المختلفة، وهذه الطائرات تستوجب عادة منظومة داعمة مع عقائد تحليق مختلفة. لذلك، ثمة حاجة إلى تفسير أفضل لعملية

التسلح".

وقالت الدراسة إن "مصر تدعي أنها تسلح جيشها بسبب التهديدات الكبيرة عليها، لكن مصدر هذه التهديدات هو بالأساس متمردون مسلحون بأسلحة خفيفة، في شبه جزيرة سيناء وعلى طول الحدود مع ليبيا. كما أن هناك نزاعا بين مصر والسودان بمستوى معين، لكن لا يوجد لدى أي من هؤلاء الخصوم جيش قوي، ولذلك فإن هذه التهديدات لا تفسر الحاجة إلى عدد كهذا من الطائرات المقاتلة المتطورة. وهي لا تفسر الحاجة إلى ست سفن حربية جديدة وفرقاطة كبيرة واحدة، وعدا عن ذلك، هي (التهديدات) لا تفسر الحاجة إلى سفينتين هجوميتين برمائيتين، وهي من طراز غابته بث القوة في مناطق بعيدة، وموجودة بحوزة عدد قليل جدا من الأساطيل في العالم".

ورأت الدراسة أنه على ضوء ما تقدم "ينبغي النظر إلى مشتريات الأسلحة الكبيرة هذه في السياق الأوسع لعقيدة السيسي وحلمه بالنسبة مصر، الذي جرى استعراضه منذ أن تولى الحكم في الدولة، وهو يرى مصر في هذا الحلم أنها تستأنف مكانتها السابقة كدولة عظمى إقليمية في الشرق الأوسط، وتملك قدرة على أن تعكس قوة عظمى كل منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا. ومن أجل (تحقيق) هذا الحلم يطلب السيسي من شعبه الطاعة والتضحية".

وأشارت الدراسة إلى أن جميع المشاريع الكبيرة التي تنفذها مصر، مثل التسلح وحفر قناة موازية لقناة السويس، يديرها الجيش، بصورة مباشرة أو من خلال مبادرات مشتركة مع شركات محلية وأجنبية ومنظمات بملكية الجيش، و"يبدو أن السيسي يؤمن بأن الجيش هو الهيئة الوحيدة القادرة على إنجاز هذه الغايات، وفي إثر ذلك، فإن مساهمة الجيش في الاقتصاد المصري، التي كانت بالغة قبل حكم السيسي، ازدادت كثيرا. كما أن تعيين الجيش من أجل إدارة المشاريع يمنح انتقادات وبسبب الطريق أمام أي نقاش علني حول نوعية أو إدارة هذه المشاريع، لأن الجيش يصف أي معلومات تتعلق بأنشطة اقتصادية بأنها سرية للغاية".

إلا أن الدراسة اعتبرت أن تأثير تسلح مصر على إسرائيل "ضئيل جدا"، إذ أن "مصر نفذت التزاماتها في إطار اتفاقية السلام مع إسرائيل على مدار عشرات السنين الماضية. بل إنه منذ صعود السيسي إلى الحكم تعززت العلاقات الثنائية وكذلك مستوى التعاون بين الدولتين بشكل ملحوظ. ولذلك فإن التسلح الحالي لمصر لا ينبغي أن يخلق إسرائيل في الأمد القريب، ورغم ذلك، فإن التسلح وسعي مصر إلى أن تكون دولة عظمى إقليمية مرة ثانية ينبغي دراسته بحذر في إسرائيل. ففي نهاية المطاف، الجيش الإسرائيلي هو الجيش الكبير الوحيد الموجود عند حدود مصر، وإسرائيل لا يمكنها تجاهل التهديد الخفي من وراء تسلح بهذا الحجم".

واعتبرت الدراسة أن "شراء طائرات مقاتلة عصرية مثل "رافال" و"ميج ٢٩" سيؤدي إلى تراجع التفوق النوعي لإسرائيل في الجو، وحتى بعد دخول طائرات F-٣٥ (التي اشترتها إسرائيل) إلى الخدمة في العام ٢٠١٧. وسلاح البحرية المصري أكبر بكثير من سلاح البحرية الإسرائيلي الآن، وعندما تدخل السفن الحربية الست الجديدة والغواصات الجديدة إلى الخدمة في السنوات القريبة المقبلة، سيكون لمصر سلاح بحرية خطر فعلا، وثمة تخوف خاص من ناحية إسرائيل يتعالى من صواريخ أرض - جو من طراز Antey-٢٥٠٠، الذي قد يؤثر على حربية نشاط سلاح الجو الإسرائيلي حتى في المجال الجوي الإسرائيلي. والامر نفسه ينطبق على صواريخ "موسكيت" الموجودة على متن سفن من طراز "مولنيا" والتي قد تمس بحرية عمل سلاح البحرية الإسرائيلية".

## بحث جديد:

# "اليانصيب الخيري" في إسرائيل على أكتاف الفقراء!

**\* خبير من الجامعة العبرية يثبت أن الجمهور الأكثر سحبا لليانصيب من الشرائح الوسطى الدنيا ومن الفقراء وهذا يدمر عشرات آلاف العائلات\***

سعى وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون في الأسابيع الأخيرة إلى فتح معركة أراد منها تقليص حجم ما يمكن تسميته إسرائيليا "اليانصيب الخيري" والمراهات في الرياضة، التي تقع تحت إشراف الحكومة، لكون هذه المراهات واليانصيب تنتشر بشكل خاص بين الفقراء، وتنتقع أجزاء ليست قليلة من مداخيلهم الشهرية، على حساب مصاريف الحياة الأساسية. وقد اعتمد كحلون على توصيات لجنة خاصة أقامها لهذا الغرض. لكن لاحقا نشر محاضر الاقتصاد في الجامعة العبرية في القدس، والخبير في هذا المجال مومي دهان، بحثا واسعاً أجراه في الأونة الأخيرة، ليؤكد أمامه إعلانا: الأول أن الجمهور الأكثر استهلاكاً لهذا اليانصيب هم الفقراء وذوو المداخيل الضعيفة، برغم ضعف احتمالات الفوز؛ والثاني أن الحكومة جعلت من هذا قطاعاً مربحاً لها، بشكل يناقض الهدف الأساس منه.

وفي إسرائيل مؤسستان رسميتان لغرض "اليانصيب": الأولى هي ما تسمى إسرائيليا "مفعال هبايس"، وهي توارثي مؤسسة "يانصيب خيري"، وتابعة لمركز الحكم المحلي، بمعنى اتحاد المجالس البلدية والقروية. ويعمل هذا اليانصيب بموجب قانون خاص، ولوزارة المالية صلاحيات في تحديد عمل مؤسسة اليانصيب هذه. أما المؤسسة الثانية فهي مركز المراهات في الرياضة، بالأساس لكرة القدم الإسرائيلية، وفي مواسم أخرى أيضا العالمية، وأضيفت لها في السنوات الأخيرة أيضا مراهات على سياق الخيل، ويعمل مركز المراهات هذا أيضا بموجب قانون خاص به، وتحت إشراف وزارتي الرياضة والمالية.

وتصرف مؤسسة "مفعال هبايس" الميراثيات الفائضة من أشكال اليانصيب المتعددة على بناء مؤسسات ثقافية وتعليمية، ومراكز جماهيرية في مختلف البلدات، وفي هذا المجال أيضا هناك تمييز واضح ضد البلدات العبرية، أما مؤسسة المراهات في الرياضة، فإنها تصرف الفائض على الفرق الرياضية المختلفة، وتتجه حصص الأسد لفرق كرة القدم، وتليها فرق كرة السلة.

### المراهات واليانصيب بدلا من الكازينو

في سنوات الألفين على وجه الخصوص تشعبت ألعاب اليانصيب في هاتين المؤسستين، بعد أن كان "مفعال هبايس" على مر السنين يركز على لعبتين فقط، هما "اللوطو" وهي اللعبة العالمية، والثانية سحب أرقام يانصيب، وفي سنوات الثمانين المتأخرة ظهرت لعبة للارباح الفورية تعتمد على قشط أوراق، ولكن ابتداء من سنوات التسعين الأخيرة، بدأت تشعب ألعاب مفعال هبايس، وفي سنوات الألفين انضمت لها أجهزة الكروتونية، أشبه بألعاب الكازينو، وهذه الأخيرة بالذات جذبت إليها جمهورا، نسبة عالية منه من المدمنين على المراهات والمقامر.

وأيضا في مؤسسة المراهات تشعبت المراهات، لتشمل في السنوات الأخيرة المراهات على سياق الخيل أيضا في مباريات عالمية.

واتسع عمل قطاع المراهات الرسمي، في خضم جدل إسرائيلي حول تشريع قانون يسمح بفتح كازينوهات للمقامر، وحسب تقارير سابقة فإن من أشد المتحمسين لهذا الأمر رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، الذي يزعم أن كازينو في إسرائيل سيقلص حجم السفر إلى الخارج، ابتداء من مصر ودول مجاورة، للعب في الكازينو، إلا أن الأمر يلقي معارضة الأحزاب الدينية المتزمتة، وأيضا معهم وزير المالية كحلون، الذي سعى إلى تقليص حجم المراهات.

فقد أقام كحلون مع توليه منصب وزير المالية قبل عام ونصف العام طاقما في وزارته، لفحص سبل تقليص حجم المراهات المرخصة. ولاحقا أعلن نيته الطلب من "مفعال هبايس" وقف العمل بالأجهزة الالكترونية، ووقف المراهات على سياق الخيل. كما سعى كحلون إلى رفع الضريبة على الأرباح الكبرى ابتداء من ٥٠ ألف شيكل، إلى نسبة ٣٥٪، بدلا من ٣٠٪ اليوم و٢٥٪ حتى قبل ثلاث سنوات. كما أراد كحلون تخفيض الحد الأدنى الملزم بالضريبة إلى ١٣٠٠ دولار (٥ آلاف شيكل).

وحسب ما ورد في نهاية الأسبوع، فإنه على الرغم من المعارضة القوية التي ظهرت في لجنة المالية البرلمانية لرفع الضريبة على الأرباح فقد تقرر رفع الضريبة إلى ٣٥٪، ولكن مع إبقاء الحد الأدنى القائم الملزم بالضريبة، وهو ٥٠ ألف شيكل. ووفقا لخبراء تكلموا أمام اللجنة، فإن رفع الضريبة على هذا الحد سيشحج أكثر المقامر والمراهات غير القانونية، التي تقدر الشرطة حجمها السنوي بما بين ١٠ مليارات إلى ١٥ مليار شيكل (ما بين ٢٦ إلى ٣٦ مليار دولار)، ورغم الاتفاق المعلن فإن نسبة الضريبة النهائية ستضخ بعد الانتهاء من إقرار الموازنة العامة للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨.

كما طلب كحلون منع تشغيل شخصيات مشهورة من فنانيين ورياضيين وغيرهم في الحملات الدعائية للتشجيع على المراهات على أشكالها المختلفة. وجدد كحلون في السياق ذاته اعتراضه على إقامة كازينو في إسرائيل، وقال إنه طالما هو وزير للمالية فلن يكون كازينو في إسرائيل، وطيلة الوقت كان يردد كلامه مقولة أن اليانصيب، ورغم القيود المفروضة عليه، يستنزف أموال الفقراء والشرائح الضعيفة، الذين يفرقون في أحلام الفوز بالجوائز الضخمة رغم ضعف احتمالات الفوز. وكما ذكر، فإن كحلون أعلن في الصيف الماضي معارضته لفتح كازينو، رغم سعي رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إلى إقامة كازينو في مدينة إيلات على وجه الخصوص في سبيل تشجيع السياحة إليها، أو على الأقل لمواجهة خروج لاعبي ومدمني الكازينو إلى الخارج، وبضمن ذلك الفندق الحدودي مع مصر في منطقة طابا.

وكان نتانياهو قد توجه قبل عام إلى وزير السياحة ياريف

ليفين، وإلى وزير المواصلات الإسرائيلي كاتس، طالبا منها أن يفحص مجددا إمكانية إقامة كازينو في إيلات، كما كان نتانياهو قد أقدم على محاولة كهذه في الحكومة قبل السابقة، إلا أنه واجه عقبات كثيرة من عدة جهات، من بينها المتديونون المتزمتون «الحردييم»، وجهات اقتصادية أخرى، وحسب المصادر الإسرائيلية فإن عقبات الماضي ما تزال قائمة في وجه محاولة كهذه. ويرفض المتديونون المتزمتون (الحردييم) فتح «كازينو» في إسرائيل، ويطالب المتديونون أن تبقى المراهات تحت إشراف ومراقبة المؤسسة الرسمية، وحتى أن كل تغيير في أشكال السحب في المركزين القائمين بحاجة إلى موافقة مباشرة من وزير المالية. ونضيف هنا أن الانطباع السائد هو أن مركزي المراهات واليانصيب السابق ذكرهما، ولكن بشكل خاص «مفعال هبايس» يتحكم في نتائج لعبة «اللوطو»، وهذه شبهة قائمة على مدى عشرات السنين، وعلى سبيل المثال، يسعى «مفعال هبايس» إلى عدم وجود فائز بالجائزة الكبرى لللوطو، على مدى أسابيع عديدة تسبق الأعياد اليهودية المركزية، بهدف جعلها جائزة تراكمية، تصل إلى عشرات الملايين، ما يزيد الأقبال أكثر على سحب اللوطو، وبالتالي تضخ أموالا أضخم على المؤسسة.

### الفقراء وأرباح الحكومة

يقول الخبير الاقتصادي مومي دهان، الذي أجرى البحث المذكور، ونشر مقاطع منه في سلسلة مقالات في صحيفة "ذي ماركر"، الاقتصادية، إنه خلال البحث ذهل من مدى تضخم حجم المراهات في إسرائيل، دون أن تفحص الأمر أي جهة رسمية. وهذا الأمر ساهم بشكل كبير في تدهور أوضاع عشرات آلاف العائلات، خاصة من العائلات الفقيرة، ومن الشرائح الوسطى المتدنية. ويقول إن «مفعال هبايس» ومركز المراهات في الرياضة تحولوا إلى آلة تدمير العائلات في إسرائيل. وتبين من البحث أن الغالبية الساحقة من محطات سحب اليانصيب والمراهات منتشرة في أحياء الشرائح الوسطى، وبدرجة أقل في الأحياء الفقيرة. غير أن الشرائح الفقيرة تصرف أموالا أكثر بكثير من غيرها على المراهات واليانصيب، في انتظار الجائزة التي قد تلخصها من دائرة الفقر. لكن النتيجة تأتي عكسية لأن هذه الأموال تصرف على حساب مصاريف أساسية للعائلات الفقيرة، وحتى أنها في الكثير من الأحيان تأتي على حساب المواد الغذائية.

والحكومة لا تجالي أمام هذا الوضع، لا بل رفعت الكثير من القيود أمام هذه المراهات، لأنها تشكل علبا مدخولات إضافية لخزينة الدولة، وتخفف على الخزينة مصاريف أخرى، فمن ناحية تهجم الحكومة ضريكت بنسبة ٧٠٪ على كل جائزة ابتداء من ٥٠ ألف شيكل، وهذا يعادل أكثر من ١٣ ألف دولار، مما يضمن مداخيل بمئات ملايين الشواكل سنويا. ولكن ليس هذا فقط، بل إن كل حكومة، حينما تعد ميزانيتها السنوية في مجالي التعليم والرياضة، تأخذ بعين الاعتبار ما صرفته مؤسسة «مفعال هبايس» على بناء مركز تعليمية وجماهيرية في مختلف البلدات، بما يقدر بنحو مليار دولار سنويا. وأيضا ما يصرفه مركز المراهات على الفرق الرياضية، بدلا من أن تكون هذه أموال إضافية تزيد من تطوير البنى التحتية.

وحسب تقديرات العام الماضي ٢٠١٥، فإن حجم المراهات واليانصيب بلغ ١٠ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٢,٦ مليار دولار، في حين أن ٤,٨ مليار شيكل منها تعود كجوائز من الدنيا إلى الأعلى، بينما أكثر من ١,٢ مليار شيكل تصرف على الجهاز الإداري وعمولات البائعين، ويبقى أقل من ٤ مليارات شيكل للمصرف على مؤسسات. وهذا يعني حسب نتائج البحث، أن هذا المشروع «الخيري» جاء على أكتاف الفقراء، وأمواله توزع على المجتمع ككل، عدا الجوانب الهذامة الكثيرة في هذا القطاع، وبشكل خاص التدمير الاقتصادي للشرائح الفقيرة والضعيفة والوسطى الدنيا. ويقول البحث إنه إذا كانت نسبة ١٪ من جمهور البالغين متورطة بإدمان هشه إدمان على السحب والمشاركة في المراهات، فهذا يعني عشرات آلاف العائلات المتورطة.

ويقول الباحث إن نسبة ٧١٪ هي نسبة محافظة جدا، ففي كندا جرى قبل عامين بحث أظهر أن نسبة نصف بالمئة وحتى ٧,٦٪ من جمهور البالغين متورط بهذا المستوى أو ذلك بالمراهات وسحب اليانصيب، لذا ذهب الباحث الإسرائيلي إلى نسبة متدنية لتقدير أعداد العائلات التي تتأثر سلبا بقدر كبير من المشاركة في المراهات واليانصيب. ويوصي الخبير الاقتصادي دهان بوزارة المالية بأن تتمسك بالإجراءات التي عرضها في الأشهر الأخيرة، وأولها منع استمرار العمل بالأجهزة الالكترونية في سحبوات «مفعال هبايس»، كونها تشجع على الإدمان، وأيضا منع المراهات على سياق الخيل، من باب تقليص مجال المراهات وفرض قيود أكثر عليه. كذلك يوصي دهان بفرض قيود على شكل التسويق وعلى مضامين الدعايات، فمثلا لاحظ دهان أن دعاية «مفعال هبايس» على سحب اليانصيب التقليدي، وهي الدعاية الشهيرة: «انتظر مكاملة من أزيكلا»، موجهة أساسا للشرائح الفقيرة والضعيفة، وأزيكلا هذه هي موظفة «مفعال هبايس»، التي تجري اتصالا هاتفيا بصاحب الجائزة الكبرى، وبمن يفوز بسيارة أسبوعيا، ورأى أن في مضامين الدعايات ما هو موجه للشرائح ذات المداخيل المحدودة، لإغرائها برفع مستوى معيشتها.

كما يوصي دهان أيضا بما طرحه من قبل وزير المالية كحلون، وهو منع تشغيل المشاهير من فنانيين ورياضيين بارزين في دعايات اليانصيب ومركز المراهات، بهدف تقليص حجم الإغراء والضغط على الجمهور للمشاركة في السحبوات والمراهات.

دل بحث إسرائيلي جديد على وجود ارتفاع حاد في نسبة العاملين في إسرائيل الذين يشكون من مستويات متفاوتة من الاستبداد في مكان العمل، إذ بلغت النسبة ٧٠٪، وهي تضاعف نسبيا في دول متطورة عديدة في العالم. كما بين البحث أن ٦١٪ من العاملين، أي حوالي ٢٠٠ ألف عامل، اشتكوا من حالات استبداد قاسية جدا في مكان العمل.

ويبقى القطاع الذي يتعرض فيه العاملون إلى استبداد قاس هو شركات القوى العاملة، في حين أن الجمهور الغائب عن هذه الأبحاث، وهو الأكثر عرضة للاستبداد، هم العمال من الضفة الفلسطينية المحتلة.

وأجرى هذا البحث محاضران من كلية «كنيرت» على ضفاف بحيرة طبريا، لصالح وزارة الاقتصاد، وقد استعرضته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية مؤخرا.

ويقول البحث إن أشكال الاستبداد في مكان العمل متعددة، ولكنها تنعكس على إنتاجية العمل، وشكل انتظام العامل في الدوام اليومي، إذ أن الضغوط النفسية تقود إلى تغيب العامل. شمل البحث عينة نموذجية من ٨٨٦ عمالا من المناطق والقطاعات المختلفة.

وكما ذكر فقد تبين أن ٧٠٪ من العاملين يشكون من استبداد بهذا المستوى أو ذاك، وهذا أعلى بنسبة ٢٥٪ عما كان في بحث سابق، وللمقارنة، فإن نسبة الذين اشتكوا من الاستبداد في إسبانيا ٢١٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣٪، وفي بريطانيا ٣٥٪، إلى ذلك، وحسب التقديرات، فإن ٦٪ من العاملين اشتكوا من استبداد قاس وبوتيرة عالية، وهؤلاء يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف عامل عاملة.

ويقسم البحث الاستبداد إلى ثلاثة أنواع أساسية: استبداد متعلق بالعمل، وخلافا لبيادر المسؤول إلى مضايقات للعامل، على خلفية شكل تنفيذ المهام، والثاني، استبداد على طبيعة شخصية تتعلق بالعمل ذاته، وهذا يتضمن إهانات شخصية، والنوع الثالث يصل إلى حد التهديدات بالاعتداءات الجسدية، وإلى صراخ وموجات غضب.

ويقول البحث إن الرجال اشتكوا من التعرض للاستبداد أكثر من النساء، ويؤكد أن العاملين العرب اشتكوا من الاستبداد أكثر من اليهود. كذلك فإنه كلما كان العمر أقل، كانت الشكاوى أكثر، والجمهور الأكثر عرضة للاستبداد، هم العاملون من خلال شركات القوى العاملة، التي سنأتي عليها بتفصيل أوسع.

كذلك بين البحث أنه كلما كانت شروط العمل متدنية، وكذا الرواتب، فإن مستويات الاستبداد تكون أقسى، كون العاملين في هذه الظروف، على الأغلب، من دون مؤهلات عمل، ويعملون في وظائف صعبة، لا تحتاج إلى مؤهلات، وأجرى البحث البروفسورة سبيل هابليرون، والكتور ياريف ايتسكوفيتش، وقال لصحيفة «ذي ماركر» إن العاملين الذين اشتكوا من الاستبداد في مكان العمل، اشتكوا أيضا من حوادث عمل، وهم الشريحة الأكثر تقيبا عن مكان العمل. وحسب البحث، فإن من يتلقون حوادث استبدادية، يتغيبون عن العمل بسبب المرض بنسبة أكثر بـ ٥٪ من المعدل القائم لدى باقي العاملين.

ورغم ذلك، قال العاملون الذين يواجهون التصرفات الاستبدادية إنهم بمعدل أربع مرات في السنة يأتون إلى العمل على الرغم من أنهم مرضى، ويتبين أيضا أن ١٢٪ لديهم ميل للتأخر عن ساعة بدء العمل. وقال ٣٩٪ من الذين تعرضوا للاستبداد إنهم تعرضوا لأشكال متعددة من حوادث العمل، بمعدل عشر مرات في السنة، بينما من لا يتعرض للاستبداد يتعرض لمعدل ثلاثة حوادث عمل بالسنه، ما يعني أن المعرضين للاستبداد هم عرضة لحوادث العمل أكثر بثلاثة أضعاف من زملائهم.

### ضحايا الاستبداد الأنعف

يشير البحث في وزارة الاقتصاد إلى أن نسبة الاستبداد الأعلى نجدها في شركات القوى العاملة، وهي شركات مقاوله تحصل على مئات آلاف الوظائف من مؤسسات حكومية وشركات وغيرها، لتسهيل عاملين في ظروف عمل في الأسوأ، ولكن ليس هم وحدهم، بل أيضا جمهور العاملين من الضفة الفلسطينية المحتلة الغائب عن البحث المذكور، ووفق سلسله من التقارير الأخرى فإن هذا الجمهور

هو الأكثر عرضة للاستبداد.

وهناك تسميات في إسرائيل لهذه الشركات، إلا أن جوهر نظام العمل فيها يبقى متشابها إلى درجة التطبيق. فهناك شركات قوى عاملين، تؤمن عاملين في مجالات مختلفة للمؤسسات، مثل موظفي استقبال الجمهور في الحسابات الجارية في البنوك، وثانيا هناك شركات مقاوله، ومثل هذه الشركات تأخذ من المؤسسة أو الشركة أحد أقسام العمل، ونظام الحكومة والمؤسسات، لكن أيضا مشاريع أكبر مثل الحصول على مشاريع تربوية وتعليمية لا منهجية من وزارتي الثقافة والتعليم، وأيضا من وزارة الرفاه الاجتماعي، في ما يخص خدمات اجتماعية، وفي السنوات القليلة الأخيرة، تحصل شركات على مشاريع «تأهيل العاطلين عن العمل» من وزارة الاقتصاد.

ونظام العمل ضمن شركات القوى العاملة وشركات المقاوله، وإن تراجع حجم انتشارها أو حوصر في السنوات القليلة الأخيرة، ما زال قائما وبقوة، ومئات آلاف العاملين يضطرون للعمل من خلال هذه الشركات، التي تسود فيها شروط عمل استبدادية، مزروعة من الغالبية الساحقة من الشروط الاجتماعية، ومستوى رواتب متدنية، وغالبا ما ينهي العامل عمله قبل بدء استحقاقه لشروط الضمان الاجتماعي، من مكافآت وغيرها.

وتسمى الحكومة والمؤسسات الرسمية والشركات، الخاصة، من خلال اسناد هذه الوظائف لهذه الشركات، لتخفيف كلفة العمل على المدى القريب والمدى البعيد، كذلك فإن مرافق العمل هذه كلها إن كانت عامة رسمية أو خاصة، تكون بعيدة عن احتمالات نشوب نزاعات عمل، وتنظيم العمال، ونضالات عمالية تطالب بتحسين شروط العمل.

والعامل من خلال هذه الشركات يبقى في حالة الشعور بعدم الاستقرار في مكان العمل، ولهذا فالكثير منهم يضطرون لقبول بتعطيل عمل غير منتظمة، وفي كثير من الأحيان مهينة، هذا إن كان على مستوى الأعمال التي لا تتطلب أي نوع من المؤهلات، مثل خدمات النظافة وما شابه، أو تلك التي تتطلب مؤهلات علمية، ومنها عالية، لاشغال وظائف في قطاعات مثل التعليم والثقافة، والخدمات الاجتماعية، وحتى الطبية في أحيان عديدة، خاصة في قطاع الصيدلة.

ويقول البحث ذاته إن العاملين من خلال شركات القوى العاملة، اشتكوا من وتيرة تصرفات استبدادية أكثر من غيرهم، إذ قال ٢٤٪ من الذين يواجهون الاستبداد إنهم يواجهون تصرفات استبدادية من المسؤول عنهم، بوتيرة تتراوح من مرة شهريا إلى مرة يوميا. بينما هذه النسبة في القطاع الصحي تنخفض إلى ١٤٪، وفي القطاع العام ١١٪.

وقال تقرير آخر لدائرة المحاسبات العام للدولة، نشر في الأسبوع قبل الماضي، وهو الأول من نوعه، إن شركات المقاوله، وعلى الرغم من عدة أنظمة جديدة وضعت في السنوات القليلة الأخيرة، تواصل خرق حقوق العاملين لديها، خاصة أولئك العاملين في قطاعي النظافة والصحة، وتبين من التقارير أن الحكومة تدفع لهذه الشركات على خدمات النظافة والحراسة والسفريات المنظمة لعاملين أكثر من ١,٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣,٦٨ مليار دولار سنويا. وهذه ميزانية تدل على حجم الوظائف التي تعطيها الحكومة لهذه الشركات، التي بطبيعة الحال تجني أرباحا هائلة على أكتاف العاملين.

وقال تقرير سابق لمركز "طابو" للأبحاث الاجتماعية، إن نسبة المهاجرين الجدد الذين هاجروا في سنوات التسعين والألفين، العاملين ضمن شركات القوى العاملة، بلغت قرابة ٦٢٪ من إجمالي العاملين ضمن هذه الشركات، رغم أن نسبتهم من القوى العاملة في إسرائيل ٣٢٪، وبلغت نسبة النساء من بين إجمالي العاملين في هذه الشركات قرابة ٥٧,٥٪، وكانت النسبة أعلى في سنوات مضت، كما يقول البحث، ولكنها تبقى عالية جدا. كذلك فإن نسبة العاملين بوظائف كاملة في هذه الشركات أقل من ٥٤٪، وتبين أن ٣٥٪ من العاملين في وظائف جزئية يرغبون في الحصول على وظائف كاملة ولكن هذا ليس متوفرا لهم.

ويتقسم التقرير العاملين ضمن هذه الشركات إلى مجموعتين، شركات تقدم خدمات محددة، مثل نظافة



عمال فلسطينيون في حافلة بعد يوم عمل في إسرائيل.

# ٧٠٪ من العاملين في إسرائيل يشكون من الاستبداد في أماكن العمل!

**\*النسبة في إسبانيا ٢١٪ وفي الولايات المتحدة ٣٣٪ وفي بريطانيا ٣٥٪\* تقديرات: ٢٠٠ ألف عامل اشتكوا من استبداد قاس جدا**

**في مكان العمل\* الأكثر عرضة للاستبداد: العاملون من خلال شركات القوى العاملة وعمال الضفة الغربية\***

وحراسة، وهي لا تعد حسب التقرير ضمن شركات القوى العاملة، والمجموعة الثانية هي شركات قوى عاملة متعددة المجالات، إلا أنه في الحوار العام في إسرائيل يتم التعامل مع هاتين المجموعتين على أساس واحد، وهناك شبه إجماع بين القوى الاجتماعية على أن هذه شركات استغلالية للقوى العاملة.

وقد أظهر التقرير مجددا أن حوالي ثلث العاملين يتقاضون في محيط الحد الأدنى من الرواتب، وأن ٥٠٪ من الأجور يتقاضون أقل من ٧١٪ من معدل الأجور العام، وأن ٧٥٪ من الأجور يتقاضون أقل من معدل الرواتب الرسمي. ويظهر من التقرير أيضا أن ١١ ألف عامل في القطاع العام (الحكومي) عملوا من خلال شركات قوى عاملة، في العام قبل الماضي ٢٠١٤، وهذا أكثر بنسبة ١٥٪ عما كان في العام ٢٠١٣، على الرغم من اتساع المطالبة بوقف ظاهرة التشغيل هذه في القطاع العام تحديدا، علما أن الحديث أوسع في القطاع الخاص.

وتبقى الشريحة البعيدة عن الأناظر، وعلى الأغلب ليست في حسابات التقارير والأبحاث الإسرائيلية، هي العاملون الفلسطينيون من الضفة المحتلة، الذين تعلق وتهبط أعدادهم بفعل الأوضاع الأمنية من جهة، ولكن أيضا بفعل الحسابات الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية وقطاعات العمل المركزية التي تستوعب العاملين وبشكل خاص في قطعي البناء والزراعة.

وحسب تقرير إسرائيلي سابق، فإن كلفة العامل الفلسطيني أقل من العامل الأجنبي، حتى وإن كان الأجر الاجمالي يبدو متقاربا، ولكن في المقابل فإن العامل الأجنبي يرسل حصص الأسد من راتبه إلى وطنه، بينما العامل الفلسطيني يعود به إلى بيته ويصرفه محليا، وهذا يحد ذاته مثير للاحتلال، كون الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا تقريبا كليا بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يسيطر على كل مرافق الحياة.

ومشاهد الاستبداد هنا متنوعة، تبدأ من شكل وصول العامل إلى مكان العمل في داخل إسرائيل والعودة منه إلى البيت، وفي كثير من الأحيان، فإن الحديث عن عدد ساعات العمل، في التجاهين قد يقارب عدد ساعات العمل، ولكن ليس هذا وحده، إذ تصدر الكثير من التقارير التي تتحدث عن سلب العاملين الفلسطينيين حقوقهم، وفي العديد من الأحيان عدم حصولهم على رواتبهم عن العمل، عدا أن عن العامل لا يعرف صيرره في اليوم التالي، إذ أن الكثير من الظروف التي تحدد مسألة وصوله إلى العمل غير معروفة. وقبل أيام صدر تقرير إسرائيلي بين أن المؤسسة الإسرائيلية لا تحزر للعامل الفلسطيني مقابل أيام المرض، رغم انقطاع نسبة من رواتبهم، وتبين أن نسبة التجاوزات المطالبه المقدمة للحصول على المخصصات بالكاد تتجاوز نسبة ١,٨٪.

أصدرت أنظمة من شأنها أن تشكل صعوبة أمام العمال الفلسطينيين، التي هي ضمن سياسة التمييز العنصري، والقصد هنا قلة فرص العمل، والارتفاع الحاد في نسبة البطالة، واضطرار نسبة ٧٠٪ من القوى العاملة، وقد تكون أكثر، لمغادرة بلداتها يوميا لغرض العمل.

من ناحية ثانية، فإن شروط العمل القاسية لا تقتصر على أماكن العمل التي يملكها يهود، بل أيضا لدى مقاولين عرب، الذين بغالبيتهم الساحقة يعملون بموجب مقاولات ثانوية، بمعنى أنهم يحصلون على مشاريع من مقاولين يهود كبار يغوزون بمنافسات، وتكون قيمة العرض لدى المقاول الثانوي أقل، وهذا ينعكس فورا على شروط عمل العاملين العرب، الذين يضطرون للعمل مقابل رواتب متدنية وشروط عمل أقسى.

اليمن يسعى لمنع أساتذة الجامعات حتى من التفوه بمواقف سياسية "يسارية"!

## بينيت يسعى لإعداد "مقترح" يحدد معايير وشروط النشاط السياسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية!



نفتالي بينيت.

(رويتزر)

(بينما التحول في الاتجاه المعاكس لا يعنيه ولا يثير لديه أي اهتمام)... ورات الصحيفة أن بينيت يريد "إنشاء دستور إسكات، منظومة جديدة من الرقابة الهادفة إلى فرض الرقابة على الجامعات والكليات، بحيث يضع هو نفسه حدود المسموح والممنوع... الدعوة إلى سلام مقابل الأرض ستعزب، إذن، موقفا سياسيا لا مكان له في الأكاديمية". وأضاف: "مبادرة بينيت هذه تنضم إلى إجراءات أخرى مماثلة، من طرفه هو ومن طرف وزيرة الثقافة ميري ريفف (ليكود)، مؤداهما التدخل السلطوي في مجالات التفكير والإبداع. إنهما يتنافسان، من خلال حزبين مختلفين، على أصوات اليمين، لكن هدفهما المزودج هو واحد ومشترك: تدغفة مشاعر المستوطنين والفوز بإعجابهم من خلال إعداد جيل جديد من المصوتين الذين لا ينكشون على مواقف تتحدى المسلمات السلطوية".

هذه التوصيات، داعيا إياه إلى "التقاء رؤساء المنظمات الطلابية والتوجه إلى الجمهور لسماع الآراء وجميع المقترحات!"

### «هجوم مباشر على الجامعات» وعريضة رفض!

اعتبر رؤساء بعض الجامعات الإسرائيلية قرار وزير التربية والتعليم هذا وكتاب التعيين إلى البروفسور كشير بمثابة «هجوم مباشر» على الجامعات، مؤكداً أن الوزير لم يجر أية اتصالات معهم بشأن هذا الموضوع ولم يستشرهم فيه، إطلاقاً. وهو ما أكده، بشكل خاص، رئيس «لجنة رؤساء الجامعات» الإسرائيلية، رئيس معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا، البروفسور بيرتنس لافي، الذي قال لصحيفة «هارتس» إن لا علم له شخصياً، ولا للجنة رؤساء الجامعات، مطلقاً، بأية نية أو قرار لوضع «دستور أخلاق» للجامعات.

ورداً على ذلك، قال مكتب وزير التربية والتعليم إن «الأكاديمية هي مؤسسة تعليمية. تربوية وليست أداة للوعظ السياسي، وهو ما لن يسمح الوزير بحصوله. لقد توجه الوزير إلى البروفسور كشير بغية تنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي وأدائها في كل ما يتعلق بالنشاط السياسي الذي يجري في كنفها، وحين ينتهي العمل من إعداد هذه التوصيات، ستتم دراستها بعناية!»

وفي تطور لاحق، وقع أكثر من ٣٠٠ محاضر وأستاذ جامعي في الجامعات والكليات الأكاديمية الإسرائيلية المختلفة على عريضة خاصة رداً على قرار الوزير بينيت الأخير أعلنوا من خلالها أنهم يرفضون هذا القرار وسيجاهلون أية توصيات يضعها البروفسور آسا كشير في هذا الصدد.

في المقابل، رحبت حركة «إم ترستسو» اليمينية الناشطة، منذ سنوات عديدة، في رصد «التوجهات اليسارية» في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى ومحاربتها بقرار الوزير بينيت وخطوته هذه.

وخصصت صحيفة «هارتس» افتتاحيتها لقرار الوزير بينيت هذا فكتبت تحت عنوان «رقبة البروفسورين» أن رئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، يسعى إلى تربية المرشحين، من خلال استهتاره بعقول الطلاب وذكائهم، وكأنهم في حاجة إلى حماية منه في وجه الواعظين السياسيين المتخفّين بهيئة محاضرين جامعيين مهنيين، لئلا يتعرض الطلاب إلى غسيل أدمغة ويتحولوا من مخلصين لارض إسرائيل إلى يساريين متخاذلين

يعاني فيها الطالب والمحاضر من الرفض، الإسكات، الإقصاء والتمييز بسبب هويتها أو وجهات نظرها الشخصية ومواقفها السياسية بشكل عام!" وأضاف بينيت أن "الحرية الأكاديمية تلزم أية مؤسسة أكاديمية بالسعي إلى إطلاع الطلاب على نظرة شاملة للمعطيات والنظريات ووجهات النظر والحجج والادعاءات ذات العلاقة!" وقال: "كلنا ملأزوم، أيضاً، بالمحافظة على حق الطالب في الدراسة في مؤسسة أكاديمية دون أن يفرض عليه الإصغاء إلى مواضع سياسية لا علاقة لها بمجال التعليم ومواضيعه!"

وكانت منظمات يمينية في إسرائيل قد طرحت خلال السنوات الأخيرة ادعاءات كثيرة بشأن "تسييس الأكاديميا"، حتى أن الموضوع طرّح للبحث في لجنة التربية والتعليم البرلمانية عدة مرات. وخلال النقاش الأخير الذي أجرته هذه اللجنة حول هذا الموضوع، في تموز الأخير، هاجم النائب عوديد فورير (من حزب "إسرائيل بيتنا") رؤساء الجامعات لأنهم "لا يعالجون المحاضرين الإسرائيليين الذين يدعون إلى المقاطعة الأكاديمية!"

ومن جهته، كان «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل قد اتخذ، خلال السنوات الأخيرة، جملة من القرارات تتعلق بما أسماه «تسييس الحياة الجامعية» ففي كانون الأول من العام ٢٠١٠، مثلاً، اتخذ المجلس قراراً يقضي بالاعتراف بالأهمية القصوى للحريات الأكاديمية والتمييز الأكاديمي، من خلال الرفض المطلق لمحاولات تسييس الحياة الأكاديمية، وشمل القرار إياه خمسة «مبادئ أساسية» تدعو إلى «رفض أية محاولة لتسييس الأكاديميا» و«منع نشوء وضع يعاني فيه الطلاب أو المحاضرون من الرفض، الإسكات، الإقصاء أو التمييز؛ لكن جهات معنية وناشطة في الموضوع أشارت إلى أن هذه المبادئ لم تتّرخم إلى أنظمة عملية تمنع النشاط السياسي في الأكاديميا».

ونوه بينيت في كتاب التعيين لكشير بأن قرار مجلس التعليم العالي المذكور (من ٢٠١٠) «غير قابل للتنفيذ، لأنه يفترض إلى المعايير وإلى التفاصيل بشأن المركبات المختلفة والقضايا المعقدة التي ترتب على تطبيقه، وفي ضوء ذلك، قررت تعيينك (كشير) لإعداد وصياغة توصيات تقدّم إلى مجلس التعليم العالي بشأن مبادئ العمل المهني الأخلاقي اللائق في مؤسسات التعليم العالي في مجالات التماس بين النشاط الأكاديمي والنشاط السياسي، بحيث تشكل (التوصيات) دستوراً أخلاقياً للتصرف في مثل هذه الحالات!»

وحدد بينيت للبروفسور كشير مهلة زمنية من أربعة أشهر لإنجاز وضع

أصبح واضحاً، تماماً، أن القرارات و«الإجراءات» المتلاحقة التي اتخذها وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الحالي، نفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي») منذ توليه منصبه هذا وحتى اليوم، تندرج في إطار حرب أيديولوجية منهجية يشنها الوزير على جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل، بكل درجاته ومستوياته، وتستهدف في محصلتها النهائية إخضاع هذا الجهاز لرؤى الوزير وحزبه، من خلال سعي محمود إلى تعزيز المكونات «الوطنية»، اليهودية - الدينية - الصهيونية، بقوة الإجراءات الإدارية، على حساب أية مكونات أخرى يفترض أن تكون في صلب العملية التعليمية - التربوية - الثقافية والتي تشمل، من بين ما تشملها، قيماً ديمقراطية أساسية في مقدمتها التعددية السياسية والثقافية وحرية الرأي والتعبير. وجاء بينيت الآن بمشروع جديد يرمي إلى محاصرة الأساتذة والمحاضرين الجامعيين في الجامعات الإسرائيلية وسلبهم حقاً أساسياً هو حقهم من التعبير عن الرأي، وخاصة الرأي الذي لا يتسجم مع مواقف الوزير وحزبه السياسية، وهو ما يثير في هذه الأيام موجة من الغضب والاستياء والرفض في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وبين الأساتذة فيها.

### "دستور أخلاق" تقليص "التأثير السياسي ليسار"!

كشفت صحيفة «هارتس» (في كانون الأول الجاري) أن الوزير بينيت عين المحاضر الجامعي البروفسور آسا كشير لإعداد توصيات تحدد «آداب المهنة» في مؤسسات التعليم العالي وتشكل «دستوراً أخلاقياً» لها، وخاصة في «النشاط السياسي والأكاديمي»، الذي يعني كل ما يتعلق بتفوهات سياسية تصدر عن أساتذة جامعيين، وذلك في محاولة «لتقليص التأثير السياسي ليسار في الجامعات!»

وقرر بينيت تعيين كشير وتوكيله بإعداد «مقترح يحدد معايير وشروط آداب المهنة في موضوع النشاط السياسي والأكاديمي» في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

وجاء في كتاب التعيين الذي وجهه بينيت إلى كشير وعدد من أعضاء لجنة التعليم البرلمانية في الكنيست أنه وصلت إلى الوزير في الأونة الأخيرة، بصفته رئيساً لمجلس التعليم العالي، «شكاوى كثيرة حول ظواهر متزايدة يحصل فيها تداخل بين النشاط الأكاديمي والسياسي في الجامعات» مؤكداً بأن «مجلس التعليم العالي قد عبر، في قرارات سابقة، عن ضرورة منع حالات

## تقرير الفقر الرسمي عن العام ٢٠١٥

# ٣١٪ من السكان في إسرائيل ضمن دائرة الفقر!

«الفقر يواصل انخفاضه بين اليهود ويرتفع بين العرب رغم تراجع الولادات خلافاً للبردييم» \*مخصصات اجتماعية شحيحة ترفع ١٠٪ من الجمهور فوق خط الفقر \*المخصصات "تنقد" ٥٦٪ من فقراء اليهود و٧٪ فقط من فقراء العرب الذين يعانون من فقر أشد \*بعد المخصصات، نسبة الفقر بين عائلات العرب ٥٢٫٣٪ وبين البردييم ٤٨٫٦٪ وبين اليهود من دون حريديم في حدود ٨٪ \*تقرير الفقر البديل يشير إلى عمق أكثر للفقر\*

عام، وهذا مما لا شك فيه احتساب تقديري، نظراً إلى أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في القدس المحتلة هي أقرب إلى الأوضاع في صحراء النقب، حيث نسب الفقر أعلى بكثير من باقي المناطق، وحسب تقديرات فإن نسبة الفقر بين الأطفال في النقب تفوق ٧٥٪، وعلى مستوى الجمهور العام أكثر من ٦٦٪. وهكذا، فإنه من دون القدس تهبط نسبة الفقر العامة بين العائلات من ١٩٪ إلى ١٨٪، وبين الأفراد من ٢١٪ إلى ١٩٪، وبين الأطفال من ٣٠٪ إلى ٢٧٪.

### إسرائيل في قاع OECD

ويظهر من تقرير منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، أن إسرائيل تبرز في قاعة قائمة الفقر، إذ أن معدل فقر العائلات في دول هذه المنظمة بلغ ١١٫٦٪، بموجب تقديرات من العام ٢٠١٤، بينما هي في إسرائيل بموجب حسابات المنظمة ١٩٫٦٪، وهي النسبة الأعلى بين الدول الـ ٣٤. ومن اللافت أن التي تحل في المرتبة ٣٣ هي الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ١٧٫٨٪، وتركيا في المرتبة ٢٢ بنسبة ١٧٫٦٪.

لكن كما ذكرنا سابقاً، فإن لإسرائيل قراءتها الداخلية الخاصة، لتبعد ذاتها عن أي قلق أو لإجراء تحسين في الوضع القائم، فمن ناحيتها نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم، ٨٪، وهي تعادل النسب القائمة في شمال أوروبا، بينما الفقر بين العرب ٥٣٪ والحريديم ٤٨٪ يعادل النسب القائمة في أكثر الدول فقراً في العالم.

### تقرير الفقر البديل

وكانت جمعية "التيث" الخيرية قد استقيمت تقرير الفقر الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي بيوم واحد، لتنشر تقريرها السنوي، "تقرير الفقر البديل"، الذي يعتمد على إحصاء واسع، ويرتكز أساساً على أوضاع الفقراء، وقال ٢٩٪ من المستطلعين إنهم يستصعبون العيش بكرامة، وهذا قريب جداً للنسبة الظاهرة في التقرير الرسمي للأفراد، قبل أن يحصلوا على المخصصات الاجتماعية، والتي ترفعهم قليلاً عن خط الفقر، إلا أنها تقيهم في دائرته.

وقالت هذه الجمعية إنها لمست في العام الحالي زيادة بنسبة ١٨٪ للمتوجهين بطلب المساعدة منها، وقالت إن الفقر بات أشد عمقا في العام الجاري ٢٠١٦ مقارنة مع العام الماضي ٢٠١٥. فمثلاً في سؤال عن الأولاد الفقراء، تبين أن ٦٣٪ منهم قالوا إنه يمر عليهم يوم كامل شهرياً لا يكون فيه بتاتا، بينما هذه النسبة كانت في العام الماضي ٤٤٪.

وقال أكثر من ٥٢٪ من الفقراء إنه ليس لديهم بشكل دائم طعام كاف لهم، ورفض ٧٪ الأجابة على السؤال. بينما ٩٪ فقط من الفقراء قالوا إن لديهم دائماً الطعام الذي يريدونه، و٣٢٪ لديهم دائماً طعام، ولكن ليس بالضرورة الذي يريدونه. وتستننتج الجمعية أن الأمن الغذائي لدى الشرائح الفقيرة في تدهور دائم.

ومعطيات تقرير "التيث" عن العام الجاري تتعارض مع توقعات مؤسسة الضمان الاجتماعي في مقدمة التقرير الرسمي بأن الفقر قد يشهد تراجعاً في العام الجاري، نظراً لرفع مستوى الحد الأدنى من الأجر.

تعليمية، بمعنى مدرسية، فإن معدل أجر ساعة العمل للبر ٧٫٨٤ دولار، بينما لليهودي يلامس ١٠ دولارات. أما من أنهما لقب التعليم الجامعي الأول، فإن العرب حصلوا على أجر للساعة بمعدل ٩٫٠٩ دولار، وهو أقل من أجر ساعة اليهود الذين لم يصلوا إلى مستوى التعليم الأكاديمي، بينما معدل أجر ساعة العمل لليهود الحاصلين على اللقب الأول بلغ ١٥٫٧٩ دولار، أي أعلى بنسبة ٦٥٪ مما يقاضاه العربي.

وهذه الفجوة وجدناها أيضاً لدى من حصلوا على اللقب الثاني وما فوق، فمعدل أجر ساعة العربي بلغ ١٤٫٥٥ دولار، بمعنى أقل من اليهودي الحاصل على اللقب الأول، في حين أن اليهودي الحاصل على اللقب الثاني ما فوق بلغ معدل أجر ساعة العمل لديه ٢٢٫٥٥ دولار، بفاقر ٥٩٪.

ولكن ليس فقط المداخلات وحدها، بل إن نتائج التقرير تعكس الميزات الاستثنائية التي عادت حكومة بنيامين نتانياهو إلى دفعها على جمهور الحريديم، ومؤسساتهم التعليمية والدينية ابتداء من العام الماضي ٢٠١٥، وذلك انعكاساً لعودة كلتي "الحريديم" إلى ائتلافه الحكومي، خلافاً للحكومة السابقة، في حين أن كل التقارير تؤكد أن الجمهور العربي ما زال خارج كل اعتبارات الحكومة، بما في ذلك ما يسمى "الخططة الاقتصادية لدعم الأقليات"، التي أقرتها الحكومة في اليوم الأخير من العام ٢٠١٥، إلا أنها لم تدخل إلى ميزانيته ٢٠١٧ و٢٠١٨ رغم هشاشتها أصلاً.

### الفقر يراوح مكانه

وفي اطلاع على نسب الفقر في السنوات الـ ١٧ الماضية، يتبين أن الفقر يراوح مكانه في السنوات الثلاث الأخيرة الماضية. في العام ١٩٩٨ كانت نسبة الفقر على مستوى الأفراد ١٧٫٠٪، وبين الأطفال ٢١٫٦٪. إلا أنه في العام ٢٠١٩، طرأت فجوة كبيرة في نسب الفقر، فقد ارتفعت بين الأولاد بنسبة ٢٦٪ وعلى مستوى الأفراد بنسبة ١٩٫٥٪.

واستمرت معدلات الفقر في الارتفاع، وكانت النسبة الأعلى للفقر بين الأطفال قد تسجلت في العام ٢٠٠٩، الذي كان عام أزمة اقتصادية، فقد بلغت نسبة الفقر بين الأطفال ما يلامس ٣٦٫٣٪. وبين الأطفال العرب وحدهم ٦٦٪، بينما على مستوى الأفراد كانت النسبة ٢٥٪.

ولاحق بدأت تتراجع نسب الفقر على كل المستويات، وقد سجل العام ٢٠١٣ نسبة الهبوط الأكبر، إذ بلغت نسبة الفقر بين الأفراد ٢١٫٨٪ وبين الأطفال ٢٣٫٠٪. وحتى ذلك الحين تم تسجيل تراجع محدود جداً بين العرب، إلا أنه في العامين الأخيرين، تراجع الفقر بين اليهود، وارتفع بين العرب، رغم تراجع ملموس في معدل الولادات، وهذا ما سنأتي عليه لاحقاً.

### الفقر من دون القدس المحتلة

وكما في التقارير السابقة، فقد تضمن التقرير جدولاً للفقر العام من دون القدس الشرقية المحتلة، ويظهر من النسب التي نشرت، وبعد احتسابها بأعداد الفقراء بشكل عام، وتقدير عدد الفلسطينيين في القدس المحتلة بأكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، أنه تم احتساب الفقر بينهم بموجب النسب المعلنة بين العرب بشكل

لم نشهدهما من قبل لدى أي من الشرائح، وخلال عام واحد فقط. فقد طبقت نسبة الفقر بين عائلاتهم من ٥٢٫٣٪ في العام ٢٠١٤ إلى نسبة ٤٨٫٦٪ في ٢٠١٥. وبين الأفراد من ٥٧٫٩٪ إلى ٥٢٫٥٪، وبين أطفالهم من ٦٦٫٦٪ إلى ٦٣٫٣٪. وبين المسنين لديهم من ٣٧٪ إلى ٢٩٪.

وحسب التقديرات، فإن الحريديم يشكلون حوالي ١٥٪ من إجمالي اليهود، وأكثر من ٢٨٪ من أطفال اليهود، وأقل من ١٠٪ بين المسنين، وفي حسابات أخرى، بالإمكان القول إن نسبة الفقر بين اليهود من دون حريديم كانت: ٧٫٥٪ إلى ٨٪ على مستوى الأفراد، وأكثر من ١٠٪ بين الأطفال، و١٫٥٪ بين المسنين اليهود من دون حريديم.

أما بين العرب، فإن نسب الفقر سجلت ارتفاعاً على كافة المستويات، فقد ارتفع الفقر بين العائلات من ٥٢٫٦٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٥٣٫٣٪ في العام الماضي، وبين الأفراد من ٥٤٪ إلى ٥٤٫٨٪، وبين الأطفال من ٦٣٫٥٪ إلى ٦٥٫٦٪. أما بين المسنين العرب فقد كان هناك هبوط حاد من ٤٦٪ (إلى ٥٢٪). ويعود هذا الهبوط بين المسنين كما يبدو إلى الارتفاع المحدود في مخصصات الشيوخفة، وأيضاً إلى تراجع أعداد المسنين الذين ليس لديهم راتب تقاعدي.

### فقر العرب أشد عمقا

الجدول الأهم الذي يشير إلى الفرق في عمق الفقر، هو ذلك الذي يشير إلى نسبة الفقر قبل وبعد دفع المخصصات الاجتماعية، ليتضح كما هو دائماً أن الفقر بين العرب أشد عمقا، وحتى أكثر من سنوات مضت، إذ رأينا أن المخصصات الاجتماعية كانت "تنقذ" حتى قبل أربع وخمس سنوات ١١٪ من فقراء العرب، بينما في العام الماضي "انقذت" ٧٫٣٪ من الفقراء العرب ورفعتهم إلى ما فوق خط الفقر.

وفي التفاصيل رأينا أن المخصصات الاجتماعية "انقذت" من ٤٤٪ من إجمالي الفقراء اليهود، و٢٠٪ من الفقراء الحريديم وحدهم، بينما كما ذكر فإنه فقط ٧٫٣٪ من فقراء العرب ارتفعوا إلى ما فوق خط الفقر.

وتأتي هذه النسب على الرغم من استمرار تراجع عدد أفراد العائلة الواحدة، نظراً للتراجع الكبير في معدلات الولادة، ٣ ولادة للمرأة العربية الواحدة، مقابل ٦٫٨ إلى ٧ ولادات للام من الحريديم، وهذا مقياس مهم للفقر، إذ أن مدخل العائلة بات يتقسم على عدد أفراد أقل من ذي قبل، ورغم ذلك فإن ما يحصل هو العكس.

وحسب تقرير الفقر ذاته، فإن هذا يعود إلى تدني المداخل من العمل، وهذا استنتاج يعززه تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الصادر في الشهر الماضي تشرين الثاني، إذ أنه وفق معطيات العام الماضي ٢٠١٥، فإن معدل رواتب اليهود ككل، بلغ ١٠١٢٨ شيكلا شهرياً، ما يعادل ٦٦٦٥ دولار، بينما معدل رواتب العرب بلغ ٥٩٢٣ شيكلا، ما يعادل ١٥٦٢ دولار، وهذا يعني أن معدل رواتب اليهود كان ١١٠٪ من معدل الرواتب العام في العام الماضي، بينما معدل رواتب العرب بلغت نسبته ٤٤٪ من معدل الرواتب العام.

وفحص تقرير مكتب الإحصاء الرسمي، الفجوات في الرواتب بموجب سنوات التحصيل العلمي، وتبين أنه ابتداء من صفر سنوات تعليم وحتى ١٢ سنة

### قراءة وتحليل برهوم جرابيسي:

أظهر تقرير الفقر الرسمي الجديد لمؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني) الإسرائيلية الصادر في الأسبوع الماضي عن العام ٢٠١٥، أن الفقر يواصل تراجعاً بين اليهود وحدهم، بينما يواصل ارتفاعه بين العرب، على الرغم من التراجع الحاد في معدل الولادات، وبات نصف المعدل بين اليهود المتدينين المتزمتين "الحريديم"، الذين هم بالذات سجل الفقر بينهم تراجعا.

وقال التقرير إن نسبة الفقر على مستوى الجمهور العام قد تراجعت إلى ٢١٫٧٪، مقابل ٢٢٪ في العام ٢٠١٤. غير أن هذه النسب هي بعد دفع المخصصات الاجتماعية، إذ حسب التقرير فإن نسبة من هم في دائرة الفقر تزيد عن ٣١٪ بعد احتساب من ارتفعوا قليلاً عن خط الفقر بفعل المخصصات الاجتماعية.

### خط الفقر

ورفعت مؤسسة الضمان الاجتماعي خط الفقر للعام الماضي، بما يزيد عن نسبة ٢٫٦٪، بعد الأخذ بالخصائص سلسلة من ارتفاع الأسعار وكلفة الحياة، رغم أن التضخم المالي سجل في العام الماضي ٢٠١٥ نسبة "سلبية" -١٠٪، إلا أن مستوى المعيشة سجل ارتفاعاً بنسبة ١٫٩٪، وخلال العامين الماضيين، ٢٠١٤ و٢٠١٥، سجل التضخم تراجعاً تراكمياً بنسبة ١٫٢٪، إلا أن مؤسسة الضمان رفعت خط الفقر في العامين بما بنسبة ٥٫٣٪.

وهذه قد تكون إحدى نقاط تفسير عمق الفقر أكثر لدى الجمهور العربي، الذي نسبة العاملين فيه في القطاع الخاص، والأعمال التي لا تحتاج لمؤهلات ومعدلات الرواتب فيها هي الأدنى، هي نسبة العاملين الأعلى من أي جمهور آخر.

وفي عرضنا لخط الفقر، أجرينا حساب الدولار هنا على أساس صرف ٣٫٨ شيكل للدولار لدى إعداد هذا التقرير، وكانت بالنسبة للفرد الواحد ٣١٥٨ شيكلا (٨٣١ دولار)، وهو يزيد بنسبة ٢٥٪ عن خط الفقر الأساسي للفرد الواحد، أما بالنسبة لعائلة من شخصين، فإن خط الفقر بات ٥٠٥٣ شيكلا (١٣٣٠ دولار)، وثلاثة أشخاص ٦٦٩٦ شيكلا (١٧٦٢ دولار)، وأربعة أشخاص ٨٠٨٦ شيكلا (٢١٧٧ دولار)، وخمسة أشخاص ٩٤٧٥ شيكلا (٢٤٤٤ دولار)، وستة أشخاص ١٠٣٣٩ شيكلا (٢٨٢٦ دولار)، وسبعة أشخاص ١٢٠٢٠ شيكل (٣١٥٨ دولار)، وثمانية أشخاص ١٣١٣٩ شيكلا (٣٤٥٨ دولار)، وتسعة أشخاص ١٤١٥٠ شيكلا (٣٧٢٤ دولار).

### نسب الفقر والعرب

وقال تقرير الفقر، الذي يسلط الضوء أكثر على نسب الفقر بين العائلات، إن الفقر بينها هذا العام بلغ ١٩٫٦٪، بارتفاع طفيف عن العام ٢٠١٤ الذي سبق ١٨٫٩٪، ونسبة ١٨٫٦٪ في العام ٢٠١٣. أما على مستوى الأفراد، فإن نسبة الفقر بلغت ٢١٫٧٪، بتراجع عما كان في العام ٢٠١٤، بنسبة ٢٢٪. كما أن الفقر بين الأولاد هبط من ٣١٪ إلى نسبة ٣٠٪، وبين المسنين هبط من ١٩٪ في العام ٢٠١٤ إلى ١٨٫٢٪. وعلى مستوى الشرائح، فإن الفقر بين اليهود على المستوى العام بلغ ١٣٫٨٪ للعائلات، و١٤٪ على مستوى الأفراد، و١٩٫٨٪ بين الأولاد، و١٥٫٢٪ بين المسنين، أما بين المتدينين المتزمتين "الحريديم"، فقد سجل الفقر هبوطاً حاداً بنسبة

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي